جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد وتسيير بترولي

بعنوان :

اثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر

من إعداد الطالبين:

- بن لحبيب عمرو
- بوهنيبة منير

تحت إشراف الأستاذة:

- طالب أمينة

السنة الجامعية:2013/2012

الإهداء

الحمد لله الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي هذا.

اهدي ثمرة جهدي إلى اعز ما املك في الوجود
أمي وأبي اللذان انتظرا هذه اللحظة بفارغ الصبر أطال الله في عمرهما.

إلى من أحاطوني بحبهم وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي

إلى كل عائلة "بوهنيبة "كبيرا وصغيرا.

إلى جميع أصدقائي وزملائي.

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع

منير

الإهـــــــــــــــــــــــــــداء

إلى من لاتحلو الحياة إلا بطاعته ولايطيب العيش إلا برضاه ولا يبارك العمل إلا بشكره إلهي ومولاي

إلى النور الذي يسير في عروقي إلى من إسمه تتغنى به اوتارقلبي إلى منارة العلم والعلماء

حبيبي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى التي احبتني بدون مقابل،وانارت لي الطريق،واغدقت علي بالدعوات الصالحات أمي الحبيبة

إلى من احمل إسمه بكل إفتخار،الذي اعطاني عن حب ولايريد ان يأخذ مني شيئا. أبي الغالي

إلى من أحاطوني بحبهم وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي

إلى من اتمنى ذكرهم.....إذا ذكروني

إلى من اتمنى ان تبقى صورهم.....في عيوني

إلى من يعرفوني..... ولم اعرفهم

عمـــــــــــــــــرو

شـكـــــر و عـــرفـــــــان

الحمد لله رب العالمين

نتقدم بالشكر الذي له الفضل و المنة في كل نجاح وفقنا أليه

إلى الذي علمنا ملا الوجود نوره فما سواه

الحمد لله الكثير و الشكر الجزيل لله عز وجل

ومن بعده يطيب لنا أن نتقدم بشكر الجزيل إلى

أستاذتنا المشرفة التي ساعدتنا في توجيهاتها

أمـــيـــــنـــــة مـــــخـــــلـــــفي

ونتقدم لها بجزيل الشكر وأفضل التقدير والاعتراف لأستاذتنا الفاضلة التي شرفتنا

بقبولها ومتابعتها وتوجيهها لنا بغية إنجاز هذه المذكرة العلمية

وفي الاخير اشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل وقدم لنا العون ومد لنا يد

المساعدة

عـمـرو & مـنـير

فـــهـــــــرس الـــمـــحـــــتـويـــات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإهداء	III
	الشكر	IV
	قائمة الجداول	V
	قائمة الأشكال البيانية	VI
	قائمة الملاحق	VII
	الفهرس	VIII
	المقدمة العامة	أ
I	**الفصل الأول: الإطار الفني والقانوني لاقتصاديات الغاز طبيعي الجزائري**	03
	تمهيد	04
0-I	**المبحث الأول:** الصناعة الغازية في الجزائر وتطورها	05
1-0-I	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ممارسة الصناعة الغازية في الجزائر	05
1-1-0-I	لمحة تاريخية	05
1-1-1-0-I	قانون البترول صحراوي	06
2-1-1-0-I	إتفاقية إفيان والتنظيم صحراوي	07
3-1-1-0-I	اتفاقية التعاون(فرنسي-جزائري)	09
2-1-0-I	إتفاق الجزائر	09
1-2-1-0-I	المحاور الرئيسية للإتفاق	10
2-2-1-0-I	المكانة المعطاة للغاز الطبيعي	11
3-2-1-0-I	تنفيذ الإتفاق(الغاز فقط) وإنشاء شركة "سومالغاز"	12
3-1-0-I	شركة سوناطراك وقطاع المحروقات	13
1-3-1-0-I	ظروف نشأة"سوناطراك"	13
2-3-1-0-I	دور "سوناطراك" ونشاطاتها	14
1-2-3-1-0-I	الإستعادة التدريجية للسيطرةعلى الثروة النفطية	14
2-2-3-1-0-I	قيام"سونطراك" بدور المنفذ للأعمال	15
3-2-3-1-0-I	سوناطراك مابعد التأميمات	16

I-0-1-3-3	مباديْ"سوناطراك"في مجال الصناعة الغازية	17
I-0-2	المطلب الثاني: اهمية الصناعة الغازية في تحقيق العوائد البترولية	22
I-0-2-1	المزايا الخاصة للغاز الطبيعي	22
I-0-2-2	اهمية الغاز الجزائري في السوق العالمية	23
I-0-2-3	تقنيات نقل الغاز	27
I-0-2-4	الإستراتيجية الغازية للجزائر	28
I-0-2-4-1	اهم المشاريع المبرمة في مجال الغاز الطبيعي	29
I-0-2-4-1-1	مشروع قاس طويل للGNL	30
I-0-2-4-1-2	الخط المباشر (الجزائر-اروبا)عبر إسبانياMedGaz	30
I-0-2-4-1-3	الخط المباشر(الجزائر-إيطاليا)عبر سردينياGalsi	31
I-0-2-4-1-4	مشروع انبوب الغاز (نيجيريا الجزائر)Nigal	32
	خلاصة الفصل	33
II	**الفصل الثاني: اثر الغاز الطبيعي على الصادرات الجزائرية**	34
	تمهيد	34
II-1	**المبحث الأول**:إنتاج وصادرات الجزائر من الغاز طبيعي(1995-2012)	35
II-1-1	المطلب الأول: إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2012)	35
II-1-1-1	إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2003)	35
II-1-1-2	إنتاج الجزار من الغاز الطبيعي(2004-2012)	37
II-1-2	المطلب الثاني:صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2012)	39
II-1-2-1	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2003)	39
II-1-2-2	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(2004-2012)	40
II-1-2-3	صادرات الجزائر حسب المناطق لسنة 2011	42
II-1-2-4	عقود تصديرالغاز	44
II-1-2-5	اهم ناقلات الميثان وغاز البترول المسال	46
II-1-2-6	مستقبل الغاز الطبيعي الجزائري	48
	خلاصة الفصل	51
	الخاتمة العامة	52
	قائمة المراجع	54

المقـــدمة العامـــــــة

تتزايد اهمية المحروقات يوما بعد يوم في حياتنا اليومية،حتى اصبحت على كل لسان.وتحولت المحروقات لتكون مثارا لكثير من الشائعات والتساؤلات التي تحتاج إلى إجابة علمية دقيقة ومتأنية خاصة ان الإحتياجات الطاقوية بشكل عام سواء في الجزائر أوغيرها من الدول النامية او الصناعية المتقدمة ترتبط بالمحروقات وما يمكن ان تحققها هذه الأخيرة من مصادر وفيرة وإستعمالات متعددة وكذا عائدات غير محدودة للدخل الوطني.

ولقد تميز القرن العشرون وخاصة خلال النصف الثاني منه بكونه عصر البترول والغاز فهما مصدران اساسيان للطاقة والحركة والتصنيع. وإذا كان البترول والغاز من الموارد الإستراتيجية العالمية فإنهما لايخلوان من التعقيد احيانا،ويتطلب معالجة مشاكلهما الكثير من الخبرة والتجربة التي حرمت منها البلاد الغنية بهما بسبب الإستعمار الذي فرض سيطرته على هاته الثروات.

ولم يعد البترول والغاز مصدر للطاقة الرئيسي للمواصلات فحسب، ولاطليعة مصادر الطاقة المستهلكة في العالم لقيام الحياة الصناعية والإقتصادية الحديثة، ولامادة اولية اساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المختلفة، بل ينبوع لمشتقات تبلغ الآلآف وتشكل عمادا لأكثر من 60% من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم، والتي لم يقف العلم والمخبر بعد عند هذه المشتقات، بل يكتشف منها بين فترة وأخرى مشتقا جديدا يؤدي إلى صناعة جديدة . وإذا كان لهذه المصادر اهمية، يكون تأثيرها اعظم على حياة الشعوب بصورة عامة، والدول المنتجة لها بوجه خاص. وهناك دول كثيرة تعتمد اعتمادا رئيسا عليها، لذلك احتلت في حياتها درجة هامة تؤثر على اقتصادها بشكل عام.

غير ان صناعة الغاز تتميز بخصائص عدة تجعل من هذه الصناعة في مجموعها منفردة عن غيرها من الصناعات التقليدية.

فإن هذه الخصائص تؤثر بالضرورة في المنهج الذي يسلكه المختصون في معالجة هذه الصناعة، وفي مقدمة تلك الخصائص ضخامة راس المال المطلوب للإستثمار في عمليات الإستكشاف وتسهيلات الإنتاج، وإرتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبط بعمليات التنقيب والحفر، وبما يفوق قدرات الدولة على المستوى الوطني، وخصوصية النضوب للموارد خلال فترة زمنية محدودة. وإلى جانب كل هذا فهناك الإرتباط الوثيق بين هذه الصناعة والنشاط الدولي البترولي الدائم والتطور المتلاحق في التقنية لوسائل البحث والإستكشاف والتنقيب، وفي إنفتاح كامل للإستفادة من نتائج الأبحاث والتطوير التي تديرها وتمولها كبرى شركات البترول العالمية في مجالات الأنشطة المختلفة لهذه الصناعة وبما يفوق احيانا قدرات الدول المختلفة والحكومات.

ولقد عرفت الجزائر المستقلة من جهتها تاريخا حافلا في المجال الغازي، فلها ماتزخر به في هذا المجال لإحتوائها على إحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي، ومحاولة ترشيده خدمة للتنمية الإقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال مختلف استعمالاته بإعتباره مورد استراتيجي.

من خلال هذا يمكن صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل التالي: **ماهي اهم التطورات التي مست الصناعة الغازية الجزائرية–وماهو اثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر؟**

وهذا بدوره يقودنا إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

–ماهي اهم التطورات التي شهدتها الجزائر للتحكم في الصناعةالغازية ؟

–ماهو واقع السوق الغازي الجزائري وما المأمول منه من جانب الإقتصاد الوطني؟

–ماهو مستقبل الغاز بعد التوسع الملحوظ في إستخدامه في مجالات عديدة؟

فرضيات البحث:

–عرفت الجزائر تطورات عديدة في المجال الغازي من قبل الإستقلال وبعده إلى غاية الآن مع ظهور ظاهرة العولمة.

–للجزائر مكانة مرموقة في مجال الصناعة الغازية كونها تحتوي على نفط من النوع APIالخفيف وما تحتويه من إحتياطات كبيرة من الغاز.

–تعتمد الجزائر بنسبة97%على المحروقات وبالأخص الغاز الطبيعي من خلال زيادة انابيب النقل والناقلات وعقود التصدير.

اسباب إختيار الموضوع:

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الصناعة الغازية في الوقت الراهن والمستقبل، خدمة للتنمية والتكامل الإقتصاديين، دعتنا الضرورة إلى البحث في هذا الموضوع الحيوي، محاولة منا للتعرف على مكونات هذا القطاع ومدى فعاليته وانسجامه وباقي القطاعات الأخرى.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة على الإجابة على معظم التساؤلات المطروحة من خلال إشكالية البحث،كما يهدف إلى توضيح السياسات الجزائرية في مجال الغاز الطبيعي وطرق الإنتاج والتصدير والعائد الإقتصادي من الغاز كما توفر بيئة نظيفة وتنمية مستدامة.

حدود الدراسة:

لإظهار في الواجهة هذا التحليل، نعتقد انه من الأهمية إتباع مسار الفكر الموضوعي المرتكز عليه اهمية الغاز الطبيعي في تحقيق الأهداف المحددة من قبل الجزائر منذ الإكتشاف الأولي في صحرائنا الشاسعة. والتذكير بهذه المناسبة لمختلف مراحل إعداد المذهب التصوري للمسؤولين الجزائريين للغاز الطبيعي.

منهج الدراسة:

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الإستقرائي التحليلي لموضوع الإطار الفني والقانوني لإقتصاديات الغاز الطبيعي الجزائري من خلال جملة من المحاور التدريجية عبر الزمن لمسار هذا المورد عبر مراحل تطوره التاريخي بالتركيز على مختلف التطورات الميدانية. وذلك بعد التطرق إلى العقود المبرمة وانتاج وصادرات الغاز الطبيعي الجزائري.

خطة البحث:

وتناولنا موضوع البحث قيد الدراسة في فصلين رئيسيين: حيث هدف الفصل الأول إلى تحديد الإطار الفني والقانوني لإقتصاديات الغاز الطبيعي،وذلك عبر مبحث يضم الصناعة الغازية في الجزائر وتطورها مقسمة إلى مطلبين:

حظي المطلب الأول بالدراسة و التحليل للإطار القانوني لتاريخ تطور المحروقات بشكل عام عبر مختلف المواثيق و القوانين و الاتفاقيات مع التركيز على المكانة المعطاة للغاز الطبيعي فيها و مدى ملاءمتها و واقع الجزائر المستقلة، خلال الفترات

الأولى للاستقلال و الاستعادة التدريجية للثروات الوطنية و الفترات اللاحقة، مع إبراز الدور الذي لعبته و لا تزال تلعبه الشركة الوطنية " سوناطراك " في مجال المحروقات و مبادئها في مجال الصناعة الغازية.

اما المطلب الثاني ابرز اهمية الصناعة الغازية في تحقيق العوائد البترولية من خلال عرض المزايا الخاصة بالغاز الطبيعي واهمية الغاز الجزائري في السوق العالمية واهم التقنيات المستعملة لنقل الغاز،وكذلك الإستراتيجية التي تتبعها الجزائر في المجال الغازي مع إبراز اهم المشاريع المبرمة.

وتناولنا في الفصل الثاني اثر إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر،وذلك عبر مبحث به إنتاج وصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي،احاط المطلب الأول بدراسة إحصائيات لإنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2012.

اما المطلب الثاني فتناولنا فيه إحصائيات لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من1995إلى غاية 2012

وكذلك صادرات الجزائر حسب المناطق واهم عقود تصدير الغاز الطبيعي التي ابرمتها الجزائر كم تحدثنا عن مستقبل الغاز الطبيعي الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى ان الدراسة الحالية قد شملت فترة الصناعة الغازية في الجزائر منذ بداية إستغلاله إلى غاية سنة 2012، وهي بذلك تعتبر سنة قياس لكتابة هذه المذكرة.

الـــفـصــل الأول

الإطار الفني والقانوني لاقتصاديات الغاز الطبيعي الجزائري

الـفـــصـــــل الـثـانـــي

اثر الغاز الطبيعي على صادرات الجزائر

تمهيد :

خلال الاستعمار الفرنسي ،وبعد الاكتشاف الفعلي لآبار البترول منذ 1956 وبداية التنقيب والإنتاج ،بدأت الحكومة الفرنسية في تشجيع استثمار رؤوس الأموال الخاصة سواء فرنسية أو أجنبية .وتبين بعد ذلك أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين [1] .هذا التشريع الجديد الذي يعرف باسم " قانون البترول الصحراوي " .

وعندما انتزعت الجزائر استقلالها السياسي عام 1962 وجدت استقلالها الاقتصادي مكبلاً بقيود ثقيلة ورثته عن العهد الاستعماري ، وفرضتها اتفاقيات إيفيان التي وقعت بتاريخ 1962/03/18 واضعةً بذلك حداً لحرب التحرير إلا أنها فرضت بنودا وأحكاماً تتعلق بالمسائل البترولية تخدم المصالح الفرنسية .مما أدى إلى انعزال هذا القطاع تماماً عن الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية بتاريخ 1963/10/19 إلى حتمية إدراج طلب فتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية تهدف إلى فتح المجال للمشاركة الفعلية في العمليات البترولية وزيادة نصيبها من الأرباح وإعطاء نظام خاص بالنسبة للغاز الطبيعي. وأثمرت هذه المفاوضات بإرساء اتفاق تم التوقيع عليه بتاريخ 1965/07/29 عرف بِ '' اتفاق الجزائر '' (Accord d'Alger) يتضمن أساساً فتح مجال للحكومة الجزائرية لتنميتها الصناعية وإعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى .كما خصص مجالاً واسعا للغاز الطبيعي كان يخدم أكثر الجانب الجزائري [2] ، وذلك بتحكمها في استعمال وتسويق الغاز الطبيعي وتقييمه سواء في الحقول أو عند التصدير .

وفي سنة 1967 تم إنشاء الشركة المختلطة علنيا ورسميا على إثر مرسومين بتاريخ 1967/07/31 ، 1967/09/01 تدعى " الشركة المختلطة الجزائرية للغاز " (Somalgaz) تؤكد بذلك التجربة الأصلية للمشاركة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ... وقد تعززت حتمية تنمية الإنتاج البترولي والغازي وزيادته ،وإعطائه كل الاهتمام والرعاية وتحويل هذه الثروة إلى ركيزة أساسية في التنمية الوطنية

وتجدر الإشارة أن صناعة المحروقات بشكل عام في الجزائر قريبة العهد ،فلم تبدأ عملية التنقيب والإنتاج الفعلي إلا خلال سنة 1956،و بدأت معها الآمال تتحقق .

وفي شهر ديسمبر 1963 أنشئت الشركة الوطنية لتسويق المحروقات " سوناطراك " وكان هدفها الأولي هو نقل وتسويق المحروقات .وفي سبتمبر 1966 توسعت الشركة لتشمل مجالات صناعية بترولية وغازية .وتصلبت هذه الشركة اقتصادياً في شهر فبراير 1971 مع تأميم هذا القطاع وانسحاب الشركات الأجنبية من المساهمة. كما توسعت نشاطاتها من الاستغلال إلى التوزيع مرورا بتنمية كل النشاطات الملحقة .

وتعتبر سنة 1981 هي السنة التي تم فيها إعادة هيكلة الشركة والتي سمحت بإنشاء سبعة عشر مؤسسة منها أربع صناعية ،وثلاث مؤسسات للأعمال وعشر مؤسسات خدمية .

---

[1] –عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر –دار الطليعة–بيروت لبنان–(1974)– ص: 14 .

[2] - Claude Chesny – Le gaz naturel en Algérie – these de doctorat d'etat – juin 1969 paris- , p.17 .

وبفضل الشروط الإيجابية التي قدمها قانون البترول لسنة 1986 ،والمعدل سنة 1991 ،سُجل لحد الآن أكثر من 30 عقدا للبحث والإنتاج والتنقيب تم إبرامها بين شركة " سوناطراك " وشركات أجنبية .

مما يؤهل آفاقا أكثر تفاؤلاً لتفوق تقديرات التصدير ال60 مليار متر مكعب من الغاز سنويا وإنتاج 50 مليون طن للمحروقات السائلة[3] .

وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- لمحة تاريخية عن ممارسة الصناعة الغازية
- اهمية الصناعة الغازية في تحقيق العوائد البترولية

I-0 المبحث الأول: الصناعة الغازية في الجزائر وتطورها

تعتبر سنة 1958 اول سنة إكتشاف النفط التجاري في الجزائر والتي وافقت فترة الإستعمار الفرنسي،وسجلت عدة تطورات وتغييرات توافق تغيرات عملية إستغلال النفط في الجزائر عبر محطات عديدة وقد عبرت كل محطة على الوضع السائد في البلاد إنطلاقا من سيادة قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الإصلاحات.

I-0-1المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ممارسة الصناعة الغازية في الجزائر

I-0-1-1لمحة تاريخية: تغطي الصحراء الكبرى مساحة شاسعة من أراضي القارة الأفريقية ،تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى وادي النيل شرقاً .فهي من الناحية السياسية تشمل أراضي تتبع المغرب والجزائر وتونس .وتوجد في جنوب الجزائر تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى ما قبل العصر الكمبري.وقد بدأت عمليات المسح الجيولوجي في الواقع قبل قيام الحرب العالمية الثانية وأدت إلى اكتشاف كثير من الثروات المعدنية (كالفحم ،الحديد ،المنغنيز النحاس ،القصدير ،الرصاص ...). وبدأ النشاط البترولي من منطلق هدف استئثار فرنسا وحدها بأعمال الكشف ولذلك تولي العمل في المراحل الأولى شركات فرنسية خاصة أو على الأقل يغلب عليها طابع المصالح الفرنسية .

وأول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث كان أول أقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيليزان ،وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و العلمة وعين فكرون وسيدي عيش ،ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف .

[3] - كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – جامعة الجزائر – 2004/2003 ص:105

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " أول حقل بترولي في واد قطربي ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 .و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول – الجزائر – " (C.F.P.A.) و" الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal).[4]

وفي سنة 1956 و بعد ما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية ،تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية حاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع أخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج (المحروقات) . وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي (Code pétrolier saharien) ، الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي (Droit minier français)[5] .

I-0-1-1-1قانون البترول الصحراوي: ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (المنشأة على إثر القانون الصادر بتاريخ 1957/01/10 والتي من مهامها التثمين ، التوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية ، وإلى التسيير المشترك لكل من الجزائر ،موريتانيا ،النيجر والتشاد .

وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق أمر صادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 ،تمثل ما يسمى آنذاك " قانون البترول الصحراوي " .
وهو عبارة عن اتفاق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية (التوزيع المجاني للرخص من طرف السلطة العمومية ،الحق الممنوح ذات مدة محدودة لصاحب الرخصة الذي اكتشف المنجم ،المراقبة الصارمة من طرف السلطة العمومية للأموال المرصدة ومختلف شروط الاستغلال) والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط (نظام الإنتاج من حيث الجوانب المالية والضريبية المعتمدة من الاتفاقيات الخاصة بمناصفة الأرباح) .

وإذا كانت النصوص القانونية للبحث توازن بين حقوق وواجبات أصحاب الرخص ،فإنها غير ذلك بالنسبة للاستغلال (وضع مجموعة من الواجبات لا سيما التعهد المالي) .
أما فيما يخص النقل فقد تم الاعتراف به لصالح المنتج ،غير أنه بالنسبة لنقل الغاز الطبيعي لحاسي الرمل فإن السلطة العمومية أجبرت سنة 1960 المنتجين بقبول مساهمة المؤسسة " كهرباء وغاز الجزائر " (EGA) في "شركة نقل غاز حاسي الرمل – أرزيو " (SOTHRA)
فهذه الأداة التي كان هدفها الأولي تشجيع تنمية وتطوير النشاط البترولي في الصحراء من خلال تدعيم المؤسسات البترولية بتعريف دقيق وواضح لحقوقهم وواجباتهم سمحت بمراقبة فعالة للسلطة العمومية .

[4] يسرى محمد ابو العلاء – نظرية البترول بين التشريع والتطبيق – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية2008 – ص:437
[5] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – جامعة الجزائر – 2004/2003 ص:107

و نظراً لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة ،"إذ تبنى هذا القانون جميع المصالح الفرنسية فصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:

-يقوم نظام الإمتياز التقليدي على نهب ثروات البلاد،وهو بمثابة عقد يبرم بين سلطة عامة ومشرع غالبا ما يكون اجنبيا يمنح من خلاله للشركات الأجنبية الحق المطلق في إستغلال الثروات النفطية لحسابه الخاص مع حق تملك الآبار اللتي يكتشفه مقابل جزء من العائدات.

-تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والإيطالية والأمريكية منها، بالإشتراك مع المستثمرين الفرنسيين في تأسيس شركة فرنسية، ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات.

-تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على ان تتعهد الشركة صاحبت الإمتياز بمراعات حد ادنى لنفقاتها الإستثمارية.

-في حالة إكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود إمتياز تكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة.

-وضع تسهيلات إضافية لتشجيع اصحاب رؤوس الأموال على الإستثمارات النفطية(كإعفاء من الضرائب مدة معينة)، وفي خالة فشل العثور على النفط تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الإستثمار في البحث والتنقيب.

-وضع حد ادنى للإنتاج وتحقيق اكبر قدر ممكن من سلب ثروات النفطية والمالية.

-تحديد اسعار بيع النفط الخام الموافقة للأسعار السائدة في السوق العالمي.

بعد إصدار هذا القانون لجأ المستعمر الفرنسي إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، فإذا كان هدف التعديل الأول لسنة 1959هو دعم المصالح الإستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني لسنة1967سار في إتجاه اللذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية وذلك بعد التأكد من مسألة إستقلال الجزائر، ومن بين مافرضه التعديل الأخير هو إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.

ونتيجة لهذه التسهيلات إندفعت الشركات للتسابق على إمتيازات الصحراء الجزائرية حيث بلغت عدد الطلبات 28، وتضمنت اكبر شركات النفط العالمية خاصة في سنة 1958"[6].

I-0-1-1-2 اتفاقيات إيفيان والتنظيم الصحراوي:[7] في 18مارس 1962 وُقعت اتفاقيات إيفيان التي وضعت حداً لحرب التحرير الجزائرية وفتحت الباب لاستقلالها. وبعد حصولها على استقلالها كانت المصالح البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري وكانت فرنسا تملك 71,99 % من حجم الإنتاج ، و17,86 % للشركات الأجنبية ،ولم تترك للجزائر سوى 10,15 % من الإنتاج الذي بلغ 20,6 مليون طن عند الاستقلال .

[6] امينة مخلفي- اثر تطور إستغلال النفط على الصادرات-جامعة ورقلة-2012/2011-ص:293

[7] انظر في هذا الصدد:

- عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر – مرجع سابق – ص 22 .
- كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص:110

ولقد نص بيان الحكومة المؤقتة على تقرير المصير وأهمية الثروات البترولية بالقول التالي : '' الثروات التي تحتويها الصحراء ،فالتنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يتحول إلى ملكية خاصة ،وهذه الثروات التي تعتبر مصدر التقدم الإنساني بالنسبة للجزائر وشمال أفريقيا قبل كل شيء لا يمكن إلا أن تفسح المجال أمام تعاون واسع ومثمر لخير الجميع . ''

وتضمنت اتفاقية إيفيان مبادئ التعاون بين البلدين ،تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما و على تبادل المصالح و المنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة ،وتُمنح الجزائر الإعانات الفنية والثقافية وإعانة خاصة لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً وبنوداً تتعلق بالمسائل البترولية يمكن إيجازها فيما يلي :

1 – تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي . وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون .

2 – تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية ،ويتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو " الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء مكلف بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء ،وبكل سيادة لبعض المهام البترولية(الأمن ،الاحتفاظ بالمناجم).كما يلعب الدور الاستثماري لدى المديرية الجديدة للطاقة والوقود (Direction de l'énergie et des carburants – D.E.C.)

3 – خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب و الاستغلال ،عند تساوي العروض ،وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها .

4 – تسدد بالفرنك الفرنسي أسعار المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدرة إلى فرنسا وبقية بلدان منطقة الفرنك من أجل تلبية احتياجات استهلاكها المحلي.

5 – يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية يُعين كل من الطرفين عضوا فيها .

يتبين من هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في اتفاقيات إيفيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية وبحق الدولة الجزائرية في أن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة عمومية إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي ، وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها مع جميع النقائص التي يتضمنها هذا القانون ودون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية .

فإن النظام الموضوع وفقا لهذه الأحكام يبدو بسرعة كنظام انتقالي ،بحيث أكدت على ذلك مجموعة من الخطابات العمومية ثم " ميثاق الجزائر " وحددت الأهداف الأساسية للسياسة الجزائرية في هذا المجال .

وفي 1963/10/19 ،قدمت الحكومة الجزائرية طلبا بفتح المفاوضات إلى الحكومة الفرنسية .

I–0–1–3 إتفاقية التعاون (جزائري–الفرنسي): دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهراً مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى ما يلي :

- المشاركة الفعالة و الحقيقية للحكومة الجزائرية في مجمل العمليات البترولية .
- وضع نظام خاص للغاز الطبيعي (يتوقع المفاوضون الجزائريون أن الغاز الطبيعي لم يكن ضمن اهتمامات الشركات البترولية بشكل عام ،و أن هذا المصدر للطاقة يجب أن يصبح ملكاً للحكومة الجزائرية) .
- رفع نسبة الضريبة من50%إلى 53%وقد إزدادت في سنة 1968 لتبلغ 54% و55%سنة 1969.
- إلغاء نسب الإستهلاك ووضع نظام جديد يتفق والنظم المعمول بها في البلدان المنتجة.
- إلتزام فرنسا بالمساهمة في التطور الصناعي بالجزائر وزيادة إستثمارات الشركات في التنقيب والبحث عن النفط.
- رفع حصة الجزائر إلى50% في شركة(أس.إن.ريبال)الفرنسية وتعيين رئيس الشركة من الجزائر وتنازل الشركة عن حصتها في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة10%.
- كم ان اهم ما تضمنته بنود هذه الإتفاقية هو مبدأسيطرت الجزائر على الغاز الطبيعي وعدم خضوعه لأي مشاركة وترجع ملكيته التامة إلى الجزائر[8]

I–0–1–2 اتفاق الجزائر: عندما أبرمت الاتفاقية بين الجزائر و فرنسا في 1965/07/29 ،كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك أبعد من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي ،وإنما الاتفاق كان يهدف أساساً إلى تعريف وتحديد مفهوم حقيقي وجاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية للدولتين .وكانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز وزيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية حينذاك .[9]

وعليه تم تحديد ووضع جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تسمح للجزائر أن تشجع تنميتها الصناعية ،وإعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى .

وبعد عرض الاتفاق في خطوطه العريضة ،نحاول فيما يلي التطرق بشكل خاص إلى الأحكام المتعلقة بالغاز الطبيعي.

---

[8]– امينة مخلفي– اثر تطور إستغلال النفط على الصادرات–مرجع سبق ذكره– ص:296

[9] – اتفاق 1965/07/29 المبرم بين جبهة التحرير الوطني و الجمهورية الفرنسية ،و المتعلق بتنظيم المسائل الخاصة بالمحروقات و التنمية الصناعية الجزائرية .
وكان يحتوي على الأبواب التالية :
الباب الأول : الشراكة التعاونية – الباب الثاني : الغاز الطبيعي – الباب الثالث : الإجراء الضريبي
الباب الرابع : التكوين المهني – الباب الخامس : المساهمة الفرنسية في التنمية الصناعية الجزائرية
الباب السادس : إجراءات متنوعة . ينظر في هذا الصدد كل من :
- عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر – مرجع سابق – ص 68 .

I-0-1-2-1المحاور الرئيسية للاتفاق : [10] من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة كان لا بد من اللجوء إلى فصل تام بين ، من جهة الهياكل الموجودة والمدعمة بفضل بعض الإجراءات الضريبية ،ومن جهة أخرى تنظيم قانون أساسي جاد يحكم البحث المستقبلي والاستغلال في حالة الاكتشافات ،وهذا باستثناء الغاز الطبيعي الذي سنورده فيما بعد .

فإن تقوية مصالح الشركات الموجودة في الجزائر ،والحق المعترف به في مواصلة استغلال المكامن الموجودة والمحمية بموجب قانون البترول الصحراوي (المادة 47) ، تخضع إلى الطابع المحافظي للاتفاق .

وتكمن المظاهر المجددة لهذا الاتفاق في وضع حيز الوجود لنظام التعاون المشترك الفرنسي الجزائري (الجمعية التعاونية) للبحث واستغلال المحروقات في المستقبل .هذه الجمعية التعاونية (ASCOP) ذات تعاقد متساوي الحصص بين شخصيتين معنويتين مؤسستين بمبادرة من الحكومتين والممثلة في الشركتين ' A ' و ' F ' ،يديرها مجلس إدارة ولجنة تقنية ، أما تسييرها يتم تحت رعاية منفذ للأعمال(Opérateur) .

يعالج مجلس الإدارة المتشكل من 12 عضواً مجمل أعمال الجمعية (تقدم الأشغال ، مراقبة تنفيذها ،ميزانية التنقيب والاستثمار والتسيير ، ...) ،كما يأخذ قراراته من واقع أغلبية الثلثين .أما اللجنة التقنية ،والمتشكلة من 06 أعضاء (ثلاثة من كل طرف) فهي مكلفة بدراسة المقترحات المنبثقة عن المجلس وبالتالي تحضير القرارات لذلك .

ويقوم منفذ الأعمال – الذي يعتبر أحد الطرفين – بمباشرة مهامه بمثابة المسير الرئيسي للجمعية في إطار القرارات المتخذة من قبل المجلس و اللجنة التقنية .

وحددت مساحة للجمعية التعاونية يقدر بِ 180000 كلم^2 تعرف بالمساحة التعاونية وضعت تحت تصرفها بحيث يمكن لأحد الطرفين أن يطلب من الطرف الثاني القيام معاً بعمليات تنقيب في أي قطعة من هذه المساحة ،وعلى الطرف الثاني أن يساهم بنسبة 10 % و له الحق في 50 % .كما على الطرف الفرنسي أن يقبل تمويلا مبدئيا نسبته 60 % من الحصة الجزائرية .وتم تطبيق في نفس الوقت أحكام ضريبية خاصة للجمعية التعاونية تخص أساساً الإعفاءات من الحقوق والرسوم تحت شروط معينة ،مع مراعاة وضع نظام للتحويلات خاص بهذه الجمعية .

وبصفة عامة يمكن القول أن الأحكام الضريبية تم تنفيذها جذريا إلى حد بعيد بحيث أصبحت تشبه تلك المطبقة على الشركات البترولية العاملة بالشرق الأوسط و ذلك وقفا لما يلي :

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50 % المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53 % (بالنسبة لسنوات 1965 ،1966، 1967) ثم إلى 54 % (سنة 1968) ثم إلى 55 % ابتداء من سنة 1966 إلى غاية التأميمات (1971) . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام غير مطبقة على المحروقات السائلة المصاحبة للغاز (المكثفات) والمحروقات الغازية .

[10] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص:114

- أخذ بعين الاعتبار سعر سقفي يدعى " القيمة المرجعية " متغير حسب موانئ التصدير لحساب الضريبة في حالة كون سعر البيع المتوسط السنوي أقل من هذه القيمة.
- إلزامية تطبيق معدل الإهتلاك الخطي (الثابت) فقط و إلغاء الطرق الأخرى .

أضف إلى ذلك أنه من بين الأحكام المختلفة الأخرى يمكن ملاحظة التعديلات الخاصة بهيكل و إدارة الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal) وكذا زيادة المساهمة الجزائرية من 40,51 %إلى 50 %

كما تم في نفس اليوم إمضاء اتفاق يتعلق بالتكوين المهني ،ويتضمن بالتعاون مع فرنسا إنشاء معهد الجزائر للبترول (IAP) ،و المكلف بالمساهمة في :

- التكوين المهني للعمال المؤهلين .
- تكوين المهندسين
- البحث العلمي والتقني .

وتجدر الإشارة أن الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا لن يمس سوى المؤسسات الفرنسية ،لذلك تم فيما بعد توسيع بعض الأحكام الضريبية على الشركات غير الفرنسية من خلال أمر صادر بتاريخ 1965/12/30 (رقم 65 – 317) ،غير أنها لا تستفيد من نفس الضمانات المحددة في الاتفاق .

I–0–1–2–2المكانة المعطاة للغاز الطبيعي في إتفاق الجزائر : خلال الفترات الأولى من المفاوضات تضاربت فكرتين بين الطرفين في مجال الغاز الطبيعي بحيث حاول التقنيون الفرنسيون إثبات أن الأعمال الجارية تهدف إلى البحث والتنقيب على الغاز الطبيعي في كامل شمال أفريقيا ،وأن التكلفة العالية لهذه الأعمال تبررها الأهمية المولاة لهذا النوع من الطاقة في اقتصاديات الدول المتقدمة .غير أن الجانب الجزائري يفند أصل المقولة على أساس أن البحث والتنقيب كان يهدف إلى استكشاف آبار البترول الخام ،وأن اكتشاف الغاز الطبيعي لم يكلف شيئا ،وبالتالي فإن ملكية الغاز الطبيعي ترجع إلى الجزائر .ولذلك كان من الضروري وجود أحكام تشريعية للغاز الذي لم ينل حقه من القانون البترولي .

وهكذا أصبح الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الرائدة لانشغالات الجزائر في التنمية .وقد ظهرت الإجراءات الأساسية للغاز من خلال المادة الثالثة للاتفاق والتي تدفع أصحاب الامتيازات القديمة ببيع للجزائر عند المكمن ،الكميات المطلوبة من الغاز . هذا الإجراء الإجباري يسمح للجزائر بالتحكم في استعمال وتسويق الغاز سواء محليا أو عند التصدير وبالتالي يضمن استجابة الجزائريين في إضفاء مزيد من القيمة لثرواتهم الطبيعية .

وبالفعل كان سعر التنازل عن الغاز وفقا للاتفاق ،لا يأخذ في الحسبان سوى تكلفة الإنتاج الخاصة بكل حقل : تكاليف استغلال الحقل ، المصاريف المالية ، إطفاء مصاريف الاستكشاف و الاستثمارات الخاصة باستغلال الحقل وكذا أجر صافي عادي للأموال الخاصة المستثمرة من أجل ذلك ،وأخيراً علاوة مخصصة لتشجيع مواصلة الاستكشاف في الجزائر (المادة 6 الباب 2) . [11]

[11] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص:116

والجدير بالذكر أن حق الجزائر في الاستفادة عند المكمن ، بالكميات المطلوبة من الغاز لا تخص الغازات الرطبة المشبعة بالمكثفات وإنما فقط الغاز الجاف .وبهذا يبقى أصحاب الامتياز ملاكاً للمكثفات ،وتبقى الأرباح المقابلة لعمليات البيع محددة بنسبة 50% مع العلم أن الوعاء الضريبي يحسب على أساس السعر الحقيقي .

وتبعاً لهذا النظام – الذي يظهر ملائما – وضعت أحكام بالمقابل تحدد تخفيضا خاصا لسعر الغاز المباع للجزائر عندما تسمح هذه العملية لأصحاب الامتياز بإنتاج في هذه المناسبة كميات إضافية من المكثفات .

ولم يقتصر الباب الثاني المتعلق بالغاز فقط على إجراءات التنازل عنه (الكميات الواجب توريدها سنويا ، مدة وكيفيات التوريد ، السعر ...) وإنما استهدف أيضا المبادئ العامة لتوريد الغاز لأوروبا وفرنسا على الخصوص مع مراعاة المزايا الفرنسية المثبتة في هذا الجانب من الاتفاق كالمفاوضات الواجب إجرائها بين الجزائر وفرنسا لتحديد النظام القانوني عند توريد الغاز للأسواق الأوروبية عن طريق خطوط الأنابيب (المادة 10) وكذا إنشاء شركة مختلطة ذات رأس مال مشترك مناصفة ،مكلفة بدراسة وترقية تنفيذ كل المشاريع الصناعية لتمييع ونقل الغاز الجزائري نحو السوق الفرنسية (المادة 11) .

I–0–1–2–3 تنفيذ الاتفاق (الغاز فقط) و إنشاء شركة " سومالغاز " : لم يتم الإعلان العلني للاتفاقية الجزائرية الفرنسية والقاضية بإنشاء الشركة المختلطة المعلنة في المادة 11 من اتفاق الجزائر – المذكور أعلاه – إلا بعد ظهور مرسوم 1967/07/31 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1967/08/08 ،وكذا مرسوم 1967/09/01 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 1967/09/02.

ويرجع تأخير إنشاء هذه الشركة خلال كامل هذه المدة (سنتان) إلى إسناد لشركة مدنية للدراسة خاصة باستيراد الغاز الصحراوي والمنشأة في شهر أفريل من عام 1966 والمشكلة بالتساوي من خبراء فرنسيين وجزائريين ، مهام تأسيس ووضع حيز الوجود هذه الشركة المختلطة (Somalgaz) ،وكذا ضبط الشروط العامة لعملية شراء فرنسا للغاز الطبيعي الجزائري .

ففي شهر أفريل من سنة 1967 استطاعت بالفعل هذه الشركة المدنية بتحديد الخطوط العريضة للإطار القانوني للشركة المختلطة الجزائرية للغاز ،غير أنها لم توفق في مهمتها الثانية . وعليه فسح التقنيون والخبراء المجال لرجال السياسة في البت في مثل هذه المواضيع وفي تاريخ 1967/06/17 علم رسميا أن فرنسا ستشتري من الجزائر 35 مليار حرارة من الغاز الطبيعي سنويا من حقول حاسي الرمل مع تحديد شروط أسعار الغاز عند كل المستويات (انطلاقا من الحقل ،عند معمل التمييع ،وقبل التعبئة) ،كما أسندت مهمة نقل الغاز إلى غاية السواحل الجزائرية إلى الجزائر ،بينما تتولى الشركة المختلطة الجزائرية للغاز بعملية تمييع و نقل الغاز الطبيعي الموجه للسوق الفرنسية .

وعموما كان يظهر جليا – من الناحية النظرية – أن عملية إنشاء هذه الشركة المختلطة مباشرة بعد الجمعية التعاونية (Ascop) قد أكدت فعلاً فائدة هذه التجربة الأصلية في التعاون المشترك بين الدول المنتجة والدول المستهلكة

... كما ظهر التطور الجذري آنذاك من خلال اتفاق الجزائر (بتاريخ 1965/07/29) قياسا للأحكام التي شهدتها اتفاقيات إيفيان ،واعتبر هذا الاتفاق بالمثالي وذلك باعتباره الوسيلة الأولى في رفع العلاقات البترولية و الغازية إلى مستوى الحكومات وفي نفس الوقت بما سمح به من تحسين في مداخيل الجبائية للجزائر [12] .

غير أنه لم تدم طويلا هذه الإيجابيات وسرعان ما صُدت مع بداية سنة 1970 وهي السنة المعروفة بعملية المراجعة ،حيث اصطدمت التناقضات مع المصالح الفرنسية بالنجاحات الأولى للإستراتيجية البترولية الجزائرية.[13] وتبعا للتصرفات الفرنسية في تأجيل المفاوضات ،قررت الجزائر بعد ما بادرت في شهر جويلية 1970 في المطالبة بتحويل 95 % من رقم أعمال الشركات البترولية الفرنسية مع إشعارها بالسعر الجديد (2,85 دولار للبرميل بدلا من 2,08 دولار للبرميل) ،قررت تأميم المحروقات بتاريخ 1971/02/24 بحدود 51 % من المصالح الفرنسية لإنتاج البترول الخام ،والتأميم الكلي للاحتياطات الغازية وكل وسائل نقل المحروقات مما أدى إلى ردود أفعال فرنسية قاسية [14] تحولت إلى إرساء أزمة بين الطرفين لم يتم تجاوزها إلا بعد الاتفاقيات المبرمة مع الشركات الفرنسية للبترول (CFP) بتاريخ 1971/06/30 ثم مع شركة "ألف " (ELF , erap) يوم 1971/11/15

I-0-1-3شركة سوناطراك و قطاع المحروقات

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات ، لم تكتف الحكومة الجزائرية بالاعتراض للإطار القانوني الموروث من اتفاقيات إيفيان ،و إنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني . وكانت هذه الأداة هي شركة " سوناطراك " (Sonatrach) .

I-0-1-3-1ظروف نشأة " سوناطراك ": بغية التحرر الاقتصادي و استعادة السيطرة على الصناعة البترولية ، لم يكن قد مضى على استقلال الجزائر أكثر من عام واحد حيث قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963 العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران .و كان خطا الأنابيب العاملان آنذاك (هما خط سوبيغ ' Sopeg ' ،الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية ،وخط ترابسا ' Trapsa ' الذي ينقل بترول حقلي عجيلة وزرزاتين ،و يمتد من عين أمناس إلى ميناء

---

[12] – معدل الضريبة متغير من 53 % - 55 % عوض 50 % المحدد في قانون البترول الصحراوي .

[13] – تجلت هذه النجاحات من خلال تأميمات 1967 و 1968 في ميدان توزيع المنتجات البترولية و التكرير بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) ،و وضع الشركات البترولية الأمريكية و البريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة .و كذا تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 1968/05/13 ،و أصبح هذا الميدان وطنيا 100 % .كما اشترت الجزائر حصة شركة " توتال " في 1968/11/07 في مصفاة الجزائر و رفع نسبة مساهمتها إلى 56 % ،و إبرام في 1968/10/19 اتفاقية مع شركة " جيتي " تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51 % من حقوقها في التنقيب و الإنتاج ونصت الاتفاقية على أنه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها و بدون أي تعويض لمصلحة سوناطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز .بالإضافة إلى شراء مصالح شركة " الباسو " ،و تجريد شركة " سان كلارك " من مصالحها النفطية سنة 1969 .و كذا تأميم سنة 1970 لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة " جيتي " .

[14] – محاولة الشركات المالية وضع حضر على البترول الجزائري باعتباره " بترول أحمر " .

– المناورات البحرية القائمة في سواحل أرزيو .

– حملات إعلامية مغرضة مع عمليات إرهابية ضد الجالية الجزائرية في فرنسا .

صخيرة على الساحل التونسي)[15] قد وصلا إلى طاقتهما القصوى ،وتجمد الإنتاج إلى دون هذا الحد لعدم توفر طاقة أنابيب لنقل الإنتاج الذي يمكن أن يزيد عن ذلك .

فبادرت الجزائر – بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها وبين الشركات الأجنبية[16] باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسئوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة ،وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله .وكان هذا القرار نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام للبلد المنتج . ومن أجل تنفيذ هذا القرار والعمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية والغازية الجزائرية ،صدر المرسوم491/63 في 1963/12/31 والذي يقضي [إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها، واللتي هدفت في البداية إلى إستغلال جانب المصب فقط من الصناعة النفطية وقد تغيرت اهدافها بمرور الزمن بتغيير اهداف الحكومة الجزائرية واللتي تصوغ كلها في محاولة فرض التكامل والسيطرة على كافة اوجه مراحل النشاط النفطي.[17]

I–0–1–3–2دور " سوناطراك " و نشاطاتها: ونقوم في مايلي بتلخيص دور ومهام سوناطراك في النقاط التالية:

I–0–1–3–2–1الاستعادة التدريجية للسيطرة على الثروة النفطية: من أجل تنفيذ سياستها البترولية والعمل على إنشاء وتطوير وتقوية قطاع وطني للمحروقات ،أنشئت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63 – 491) .وكان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز ، مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج ،لأن هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964 الميدان الخاص بالشركات الأجنبية ،حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40,5 % في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (SN Repal) .

ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965 استطاعت شركة " سوناطراك " أنتصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية (Ascop) .أما الزيادة التي عرفتها مساهمة الحكومة في الشركة (SN Repal) فيما بعد (من 40,5 % إلى 50 %) أدت إلى تغييرات هيكلية إلى حد أنها سمحت للشركة " سوناطراك " بالتعرف والتحديد الجيد لمشاكل التنقيب والاستغلال.[18]

وبموجب المرسوم رقم 66 – 292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات ،من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير بيانها الذي أصبح " الشركة الوطنية لبحث ،إنتاج ،نقل وتسويق

[15] – عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر – مرجع سابق – ص 52 .

[16] – عندما تقدمت الشركات للحكومة الجزائرية بطلب الإذن لإنشاء هذا الخط ،اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963 بأن تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط مقدارها 20 % على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13 % أخرى .و قد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بنسبة 20 % من رأس مال الخط ولكنها رفضت حق الخيار في الحصول على الشرط الثاني .

[17] – امينة مخلفي– اثر تطور إستغلال النفط على الصادرات–مرجع سبق ذكره– ص:295

[18] – عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر – مرجع سابق .

المحروقات " ،مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار والمتكون أساساً من دفعات نقدية وقيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repal) و (Camel) ومصفاة الجزائر.[19]

ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن ، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني .فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجياً ليشمل كافة مراحل صناعة النفط والغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة وخطوات متصاعدة وإنجازات متلاحقة .

I–0–1–3–2–2قيام "سوناطراك " بدور المنفذ للأعمال: لم يكن لقيام الجزائر بنفسها بإنشاء خط الأنابيب – السابق الذكر – وإدارته وتسييره حادثاً عارضاً في السياسة البترولية الجزائرية ،وإنما كان تطبيقاً لإحدى الوسائل الرئيسية التي لجأت إليها لتنفيذ سياستها في بسط سيطرتها وإشرافها على مختلف جوانب الصناعة النفطية .هذه الوسيلة تتمثل في تمكين " سوناطراك " تدريجيا من أن تقوم بدور المنفذ للأعمال (Opérateur)، وأن تباشر بنفسها مختلف العمليات البترولية والغازية سواء منها المراحل التي تسبق الإنتاج أو التي تليه .

لقد أقدمت الجزائر على قرارها بتمكين شركتها الوطنية من مباشرة عمليات التنقيب والإنتاج مدفوعة بعدة اعتبارات :فمن الناحية الاقتصادية يشكل تدخل الدولة المباشر في هذه العمليات ضرورة حتمية لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الجزائر النفطية وهو دمج قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وتأمين الشروط اللازمة لمضاعفة نقاط الارتباط والتبادل بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى [20] .

أما من الناحية النفطية ،فإن تدخل الدولة بواسطة شركتها الوطنية " سوناطراك " في هذه العمليات قد أملتها ضرورة السيطرة على عمليات هاتين المرحلتين الرئيسيتين في صناعة المحروقات لتحقيق أحد الشروط الأساسية والتي لا بد منها لرسم سياسة بترولية وغازية مائة في المائة وطنية .ولقد رأت " سوناطراك " بأن عدم قيامها بنفسها بعمليات التنقيب والإنتاج سيجعلها ،حتى ولو قامت بالعمليات الأخرى اللاحقة (التكرير ، البتروكيماويات ، التسويق الخارجي) ،معتمدة كليا في كافة نشاطاتها على الشركات الأخرى صاحبة التنقيب و الإنتاج .

وبالفعل لقد دخلت ميدان التنقيب منذ عام 1966 ،وتحقيقاً للمصلحة الوطنية في الأمد البعيد ،بذلت الشركة أقصى جهودها لتنشيط عمليات البحث ليس في المناطق المنتظر ظهور المحروقات فيها فحسب بل حتى في تلك التي لا يعرف عنها شيء .

ولقد تمكنت بتحقيق هدفها هذا بقيامها بدور المنفذ للأعمال في مساحات متزايدة يوما بعد يوم .فاستطاعت أن تجهز نفسها بكل ما يلزمها من خبرة وفنيين وأجهزة لدخول ميدان العمليات ،ومهدت بذلك الطريق لقرارات التأميم التي صدرت في فبراير 1971 .ومع تخطيها لعدة خطوات ،أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65 % من مجموع

[19] - Claude Chesny – Le gaz naturel en Algérie – sus cité , pp 22 – 23 .

[20] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص: 123

المساحة قيد البحث والتنقيب سنة 1969 ،وفي عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها وبوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92 % من المجموع .

I-0-1-3-2-3سوناطراك ما بعد التأميمات

من حيث التسلسل التاريخي و من سلسلة المواقف والإجراءات التي اتخذتها الجزائر من خلال الشركة " سوناطراك " ، وبعد التوسع الملحوظ الذي عرفته هذه الشركة منذ 1966 في مجال الصناعة البترولية والغازية ،نلاحظ تصلبها الاقتصادي سنة 1971 مع تأميم قطاع المحروقات و انسحاب الشركات الأجنبية من المساهمة مع توسع نشاطاتها من الاستغلال إلى التوزيع مرورا بتنمية النشاطات الملحقة خلال طول فترة السبعينيات .

كما تعتبر سنة 1981 هي السنة التي تم فيها إعادة هيكلة الشركة والتي سمحت بإنشاء سبعة عشر (17) مؤسسة ،منها أربع (04) صناعية وثلاث (03) مؤسسات للأعمال وعشر (10) مؤسسات خدمية.

أما ابتداءً من أواخر الثمانينيات وخاصة مع صدور القانون البترولي لسنة 1986 والمدعم سنة 1991 [21] ،وبفضل الشروط الإيجابية التي شملها لتنفيذ البرنامج الطاقوي وضمان نجاحه ،أكثر من 30 عقداً للبحث والتنقيب والإنتاج تم إبرامها بين شركة " سوناطراك " وشركات أجنبية مختصة لحد الآن (2001) ،مما جعل كل المهندسين والتقنيين وأرباب الشركات الأجنبية يعملون مجتمعين في مختلف أماكن البحث و الإنتاج و تنمية المحروقات لمحاولة الوصول إلى آفاق تزيد عن حجم 60 مليار متر مكعب من الغاز المصدر سنوياً وكذا إنتاج ما يزيد عن 50 مليون طن من المحروقات السائلة .

فإن هذا القانون يخول للمرة الأولى بالسماح للشركات الأجنبية في الدخول المباشر لاستغلال حقول المحروقات ضمن إطار اتفاقيات مع " سوناطراك " الشركة الوطنية الوحيدة المكلفة بهذا القطاع .كما يمكن لهذه الشركة في إطار تنافسي مع احتفاظها بأكبر حصة مساهمة في التحكم و مراقبة استغلال الموارد ،أن تصبح شريكاً مع شركات أجنبية تحت ظل شركات مختلطة أو عقود شراكة أو عقود تقاسم الإنتاج .

ومع التغييرات الاقتصادية الدولية التي شهدتها الساحة العالمية في الآونة الأخيرة ، وبغية مواكبة ركب العولمة ،أعيد تنظيم "سوناطراك " منذ بداية القرن الحالي على أساس كونها مؤسسة عالمية بحكم مجال نشاطها المتمثل في الصناعة البترولية والغازية ،وكذا وزنها الاقتصادي والوطني من خلال تاريخها وتوجهها لشركة متجددة ومكيفة لمعايير مهامها متجهة نحو إنشاء الثروة و القيمة المضافة في الجزائر. فهي بذلك تشكل شركة بترولية و غازية ذات بعد عالمي ،مطالبة بتكييف استراتيجيتها ونمط تسييرها للمعايير العالمية مثلما هي الشركات المنافسة الأخرى المماثلة .

وعولمة نشاطات " سوناطراك " ضمن إطار منطق الشركة البترولية والغازية من المنتظر أن يسهم على أساس كونها القوة الاقتصادية الأولى في البلد في إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .هذا الإدماج يفرض على كل مؤسسة بهذا الوزن ،استراتيجية شاملة في الإطار العالمي .

---

[21] – قانون رقم 86 –14 الصادر بتاريخ 1986/08/19 ،المتعلق بنشاطات التنقيب و البحث و الاستغلال و النقل عبر الأنابيب للمحروقات (الجريدة الرسمية رقم 035 بتاريخ 1986/08/27 المعدل و المتمم بالقانون رقم 91 – 21 الصادر بتاريخ 1991/12/04 ،و ذلك في إطار حرية نظام الاستثمارات – ص 1019 .

وبهذا تضمن " سوناطراك " الشركة البترولية والغازية القادرة على أن تواجه المنافسة الدولية في الجزائر وفي سائر العالم وبشكل أحسن ،مساهمتها للمصلحة الوطنية في الاستغلال والتسيير الأمثل للموارد الوطنية الباطنية ،هذه الثروة التي يجب إضفاء مزيد من القيمة لها والحفاظ عليها للأجيال الحالية والقادمة ...

I-0-1-3-3مبادئ "سوناطراك " في مجال الصناعة الغازية: لقد بدأ الاهتمام بالغاز الطبيعي منذ بداية الاستقلال وبداية المفاوضات ، وذلك مع رغبة الجزائر في الاستعادة التدريجية لثرواتها النفطية والنظرة المالكة لهذا النوع من مصادر الطاقة -كما سبق ذكره – عبر المكانة المعطاة للغاز الطبيعي من خلال انشغالات المسؤولين الجزائريين في التنمية .وقد ظهر ذلك جلياً عبر مختلف خطاباتهم وتصريحاتهم ، وكذا عبر بعض المقالات الصحفية آنذاك .

فكان المسيرون الجزائريون في كثير من المناسبات يقصدون توضيح الأولوية المطلقة لوضع الغاز الجزائري في خدمة التصنيع الوطني[22] .وكانت هذه الأولوية في استعمال الغاز الطبيعي محلياً مندمجة مع إرادة الدولة في مراقبة كل المشاريع الصناعية المتعلقة بالغاز الطبيعي .

وقد انعكست السياسة الجزائرية في هذا المجال في انشغالها بتمكين استفادة كامل البلاد من رفاهية الغاز من خلال التفكير ومناقشة الكثير من المشاريع – في هذا الصدد –بإعطاء الأولوية للخيار السياسي الذي اكتسى طابع تشجيع التنمية الجهوية مع التذكير بأن التنمية الصناعية الجزائرية تبقى الهدف الأساسي لها (خطوط أنابيب الغاز حاسي الرمل – أرزيو ، حاسي الرمل – سكيكدة)،بالإضافة إلى الإرادة المولاة لعملية الإسراع باستغلال حقول الغاز الطبيعي قبل سنة 1969 باستدعاء الشركات المعنية في ميدان الغاز لتحضير ملفاتهم قبل نهاية جانفي من تلك السنة إلى شركة سوناطراك . وفي نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن شركة سوناطراك أعطت عناية خاصة للصناعة الغازية من خلال مختلف العقود التجارية والاستثمارية مع العديد من الشركات البترولية الأجنبية ،يمكن التعرض لها على سبيل المثال لا الحصر ،منذ تأسيسها في ديسمبر 1963 كالعقود المبرمة مع الشركة الفرنسية ' غاز فرنسا (' GDF ' Gaz de France) التي عرفت مراجعة في الأسعار سنة 1975 و سنة 1982 ، ثم الشركة الأمريكية (El-Paso) سنة 1969 والتي مهدت تحرير الجزائر وإعطائها مصداقية دولية في تجارة الغاز الطبيعي ، مع الإشارة إلى النزاع الذي كاد أن يفسخ العقد على إثر المشاكل الناشبة سنة 1972 مع (Exim-Bank) بخصوص تمويل مشروع بناء معمل GNL I بأرزيو ، ثم الإلغاء النهائي للعقد سنه 1979 . هذه السنة عرفت كذلك إبرام اتفاق مع أسبانيا في شهر نوفمبر من خلال الشركة الحكومية الأسبانية لاستيراد الغاز الطبيعي (ENAGAS) والشركة سوناطراك ، وكذلك مع الشركات الأمريكية (Panhandle et distrigas Boston).[23]

[22] – و قد ظهر ذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الراحل" هواري بومدين " بمناسبة تدشين خط الأنابيب الثالث بتاريخ 1966/03/19 و الذي مفاده أن وصول الغاز الطبيعي الصحراوي إلى مختلف مناطق البلاد التي تحتاج هذا المورد ،لن يرتبط بأي حال من الأحوال لتقلبات المفاوضات المعتمدة مع العملاء الأجانب للغاز الجزائري .

[23] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص:126

كما لا ننسى الاهتمامات الأخيرة المركزة على منطقة عين صالح حيث وقعت شركة البترول البريطانية (BP) وسوناطراك على صفقة بمبلغ 2,5 مليار دولار عام 1995 لتطوير سبعة حقول من مجموع إثنى عشرة حقلا يقدر أنها تضم 140 بليون م^3 من احتياطات الغاز الجاف مع إمكانية وجود ما مجموعه 280 بليون م^3 تقييم للآبار الجديدة ، والتنقيب عن احتياطات جديدة يعتبر أيضا جزء من مشروع عين صالح المشترك[24] . ولقد تم تنفيذ هذا الاتفاق سنة 2001 بين سوناطراك بالاشتراك مع (BP) ومجموعة مؤسسات (Kellog Brown & Rroot) من الولايات المتحدة وكذا (Bechtel) ،(JGC) اليابان و(ENAFOR) الجزائر .وضمن سوناطراك نسبة تمويل تقدر بِ 35 % .كما تدخل اتفاقية المشاركة مع شركة ' أموكو ' قبل اندماجها مع 'BP ' في جوان سنة 1998 لتطوير حقول الغاز الطبيعي (تجنورين ،حاسي فريدا ،عين طردون و عين إيشرا) في منطقة عين أمناس .هذه الاتفاقية التي دعمت باتفاقية إضافية في نوفمبر 2002 تسمح برفع نسبة 50 % طاقات معالجة الغازات المقدرة مبدئيا بوضع مخطط جديد لتنمية الحقول بغية رفع طاقة المعالجة للمعمل من 20 مليون م^3 في اليوم إلى 30 مليون م^3 في اليوم و بالتالي إنتاج50 مليون برميل في اليوم للمكثفات وغاز البترول المميع ،وأكثر من 25 مليون م^3 في اليوم من الغاز الطبيعي .

ولقد أبرمت شركة سوناطراك في شهر جانفي 2001 أحد أهم عقود الشراكة مع كل من غاز فرنسا(GDF) وبتروناس ' (Petronas) الماليزية بقيمة 2 مليار دولار لاستكشاف واستغلال وتطوير حقول الغاز بمنطقة أهنات ' جنوب غربي البلاد . العقد سيسمح بزيادة صادرات الغاز نحو أوروبا إضافة إلى مشاريع أخرى في مجالات المصب أي البتروكيماويات والكهرباء .و إذا كانت شركة 'بتروناس ' الماليزية متواجدة منذ 1996 عبر اتفاقات شراكة مع سوناطراك ،فإن شركة 'غاز فرنسا (GDF)' التي تعد ثالث شركة أوروبية من حيث رقم الأعمال الذي يتجاوز 60 مليار فرنك،أبرمت أحد أهم عقودها بعد أن أخفقت شركة ' ألف ' (ELF) الفرنسية في الظفر بحصة أركو بمشروع حقول منطقة رورد الباغل (Rhourd el Baghel) .وقد أبرمت غاز فرنسا (GDF) اتفاقا في 08 جوان 2000 يقضي بتحديد حتى عام 2013 عقدين لبيع الغاز الجزائري وتشكيل شركة مختلطة لتسويق الغاز الجزائري بأوروبا والولايات المتحدة .

أما الاتفاق المبرم في نفس الفترة بين سوناطراك ومجموعة ' Helvetico ' السويدية بقيمة 93 مليون دولار ،فيهدف إلى وضع تجهيزات خاصة بمجمع ضخ الغاز. يمثل هذا المشروع جزءا من خط أنبوب الغاز الجزائر – أوروبا عبر جبل طارق بطول يقدر 1400 كلم ،يهدف إلى رفع طاقة هذا الخط من 8 إلى11 مليار متر مكعب في السنة .

[24] – مجلة " أخبار النفط و الصناعة "– العدد 349 أكتوبر 1999 – ص 16 ، 17 .

وفي الإطار الدولي باشرت سوناطراك بالفعل في دخولها مشاريع كبيرة مهيكلة ذات فائدة جهوية من قبل الاتحاد الأوروبي ،مع مراعاة تنويع مواردها بتخفيف المخاطر المرتبطة بمجال نشاطها وذلك من خلال مشروع الأنبوبين الخاصين بنقل الغاز اتجاه أوروبا عبر كل من أسبانيا وإيطاليا ،إضافة إلى الخطين الجاهزين المارين عبر المغرب وتونس .

جدول (1-1) يبين اهم الاحداث التي عرفتها الجزائر في المجال الغازي

اهم الأحداث	السنة	اهم التطورات اللتي حدثت
الإكتشاف التجاري	1956	بدء إستغلال الثروات النفطية
إنشاء قانون البترول الصحراوي	1959/11/22	جاء ليخدم المصالح الفرنسية
الإستقلال السياسي	1962/07/05	إنتهاء حرب التحرير
إتفاقية إفيان	1962/03/18	وضعت حد لحرب التحرير إلا انها وضعت بنود تخدم المصالح الفرنسية
المفاوضات الطويلة	1963/10/19	-فتح المجال للمشاركة في العمليات البترولية -زيادة نصيب الدولة من الأرباح -إعطاء نظام خاص للغاز الطبيعي
الشركة الوطنية لتسويق المحروقات SONATRACH	1963/12/31	كان هدفها الأولي هو نقل وتسويق المحروقات ثم توسعت لتشمل مجالات صناعية بترولية وغازية
إتفاق الجزائر	1965/07/29	-فتح المجال للحكومة الجزائرية لتنمية صناعتها -تخصيص مجال واسع للغاز الطبيعيوذلك بتحكمها في إستغلاله وإنتاجه

إنشاء الشركة المختلطة SOMALGAZ	إثر مرسومين 1967/07/31 1967/09/01	-تتولى عملية تمييع ونقل الغاز الموجه للسوق الفرنسية -تحدد اسعار الغاز عند كل المستويات
تأميم المحروقات	1971/02/24	التأميم الكلي لإحتياطات الغاز وكل وسائل نقل المحروقات 51%من المصالح الفرنسية
إعادة هيكلة سوناطراك	1981	إنشاء 17مؤسسة 4صناعية/3مؤسسات اعمال/10مؤسسات خدمية

من اعداد الطلبة:بالإعتماد على معطيات الدراسة

I-0-2المطلب الثاني:اهمية الصناعة الغازية في تحقيق العوائد البترولية

عرفنا من خلال دراستنا سابقاً أن الوضعية الإقتصادية للجزائر عرفت منذ الاستقلال ارتباطاً وثيقاً بخيارات سوق قطاع المحروقات بشكل عام .

I-0-2-1المزايا الخاصة للغاز الطبيعي : إن التطور التكنولوجي الملاحظ في الآونة الأخيرة لاسيما في ميدان التكرير والتمييع والنقل بواسطة الناقلات الخاصة يبشر بصناعة غازية مزدهرة وبأسواق قارية للغاز الطبيعي مما يضمن تنمية وتطوير اكتشافات هو تشجيع استخداماته على نطاق واسع ،وكذا تغيير نمط وهيكل استهلاك المنتجات البترولية فلقد دخل الغاز الطبيعي في هذه الآونة مجالا جديدا يلعب ضمنه دورا هاما في الاقتصاد الوطني كمورد للطاقة ،وفي قيام صناعا ت إستراتيجية هامة تعتمد أساسا عليه كمصدر للمادة الخام والطاقة معا والمساهمة في المحافظة على البيئة وخفض معدلات التلوث تماشيا والاتجاه العالمي[25]

تستقى المزايا الخاصة للغاز الطبيعي أساساً من خواصه المعروفة كوقود نظيف ونقي ، ومن حالته الفيزيائية ذاتها .

اذ يعتبر الغاز في الوقت الراهن الوقود المثالي في الاستعمال , لما يتصف به من خصائص , حيث يتوفر بكميات كبيرة مع سهولة استخراجه ونقله , كما يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة نسبيا وبطاقة حرارية عالية , وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل و الكامل له , ولا يتطلب عمليات معالجة كثيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم الحجري والنفط الخام , وكونه خال من الشوائب فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف[26].

فالمميزات الخاصة للغاز الطبيعي تؤدي إلى إنشاء تصنيف لاستعمالات دقيقة أو تفاضلية، ولاستعمالات عامة التي لا يمثل الغاز من خلالها سوى ميزات خصوصية محددة . هذا التباين من شأنه أن يكون مهماً بالنسبة لبلد ذات إمكانيات محدودة من الغاز الطبيعي وبالتالي فهو مضطر بتنفيذ سياسة تجارية انتقائية .

وبعكس ما ذكر سابقا ،ولوفرة هذا المورد الطاقوي ،فإن الجزائر من مصلحتها أن تسعى إلى توسيع استعمالاته بشكل يسمح تطوير تنميتها الصناعية. والسؤال المطروح في هذه الحالة هو مدى إحلالية الغاز الطبيعي للأشكال الأخرى للطاقة.

ولقد عرفت الجزائر المستقلة من جهتها تاريخا حافلا في المجال الغازي فلها ماتزخر به في هذا المجال لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي 4500 مليار متر مكعب ،ومحاولة ترشيده خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال مختلف استعمالاته كمورد للطاقة وكمادة أولية للخلاصة الكيماوية وكمنتج نتجه للتصدير...

[25]- كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق – ص:169

[26] – امينة مخلفي-مجلة الباحث-العدد09-سنة2011-ص:01

ومن ملاحظة تطويرالصناعة الغازية في الآونة الأخيرة بعد الاكتشافات الجيدة التي عرفتها الجزائر ،والاستثمارات الضخمة المرصدة لذلك والتجهيزات القائمة والمشاريع التي تنتظر التحقيق والشراكة القائمة مع مختلف الشركات البترولية العالمية ،فأن استعمال الغاز الطبيعي محليا وتصديره يعتبران من أهم ملامح مرحلة الانطلاق التي سوف تبدأ مع بداية القرن الحادي والعشرين وخاصة بعدما شهدت الحقبة الماضية كثيرا من الاهتمام على المستوى العالمي بأوضاع الغاز الطبيعي من خلال إعادة تقييم الاحتياطات وتوجيه الاستثمارات لمزيد من الاكتشافات والتنمية وذلك من زيادة الاهتمام الدولي المطروح بالحفاظ على البيئة كوقود نظيف للطاقة من جهة وإلى تأمين استمرار الإمداد بالطاقة الغاز الطبيعي بديلا للبترول الخام من جهة أخرى.

وتدل معظم التأثيرات أنه من المنتظر أن يكمن المستقبل الطاقوي للجزائر في الغاز الطبيعي سواء على مستوى الإجتياجات المحلية (الداخلية) أو التصدير وخاصة على مستوى الصناعات الغازية الكيماوية في مصب هذه المادة الأولية الإستراتيجية وتشيرالتقديرات أن هذه المعطيات جديرة بأخذها في الاعتبار خلال السنوات الأولى للقرن الحالي (لأكثر من 20 سنة منذ بداية هذا القرن) وعليه سوف تكتسي عملية استغلال الحقول الغازية من قبل الشركة الوطنية سوناطراك أهمية بالغة ليس للمؤسسة نفسها وعملائها فحسب بل لكامل البلد[27].

I-0-2-2 اهمية الغازالجزائري في السوق العالمية: تحليل هذا الجانب من الدراسة يقودنا إلى تحديد بروز السوق البترولية من جهة ثم السوق الغازية من جهة أخرى باعتبارهما المحرك الاقتصادي الأساسي للتنمية الاقتصادية العالمية .

فبعد ظهور الثورة الصناعية برز الاحتياج المتزايد من الطاقة مصاحب االتنمية الإقتصادية التي أكدت ولادة الطاقة الحفرية الفحم البترول ضمن سوق ضخمة بذلك الحدود السياسية لمئات الدول ومعلنة حروب دامية سجلها تاريخ الإنسانية. فبعد إحلال المحروقات البترول والغاز واستيلائها على عرش موارد الطاقة أصبحت تمثل في نهاية الخمسينيات 50 بالمائة من موارد الطاقة في العالم ،وفرضت إستراتيجية عالمية في تنويع مناطق التموين لاسيما في الدول الاستهلاكية التابعة للحقول الخارجية وتجدر الإشارة أن في هذه الحقبة بالذات تم اكتشاف حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل في الجزائر المستعمرة وحقول أخرى في أفريقيا (ليبيا الغابون نيجيريا)

وبعد التفطن للأسعار المتدنية للمحروقات والتي شجعت في اتجاه واحد التطور الاقتصادي العالمي مع إفراط فاضح لهذه الموارد الناضبة وبغية الدفاع عن المصالح التي تظهر متعاكسة للدول المنتجة والدول المستهلكة قامت منظمتان (الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الدول المصدرة للبترول) في هذا المجال بالبحث عن نقاط التقارب في إطار الحفاظ عن المصالح المشتركة.

[27]- كتوش عاشور- بلعزوز بن علي- الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا-عدد2- ص:157

وحينها تجلت فترة من الصراعات بلغت ذروتها سنة 1973 حيث ارتفعت أسعار البترول بأربع أضعاف خلال ثلاث شهور وبلغت حينها إيرادات صادرات الدول المصدرة للبترول الأوبك 130 مليار دولار.

وعرفت بالمثل سنة 1980 تعديلا ثانيا أدى بارتفاع سعر البرميل من البترول الخام إلى 40 دولار مما سمح بتسجيل رقم 290 ملياردولاركإرادات صادرات الدول المصدرة للبترول غير أن هذه الطفرة لم تدم طويلا بحيث عرفت سنة 1986 تقهقرا في مستوى الأسعار مما أدى إلى تسجيل رقم 70 مليار دولار صادرات هذه المنظمة أي ما يقابل تدني بنسبة 80 بالمائة قياسا بسنة 1980.

واتباعا للتسلسل التاريخي تجدر بنا الإشارة إلى أن عقب انخفاض أسعار البترول سنة 1998 قد ظهر بوضوح مدى الأهمية المولاة للتعاون بين الدول المصدرة للبترول سواء أعضاء المنظمة أوغير الأعضاء وهو منال واضح أن أسعار منخفضة للمحروقات لاتشجع الإستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المستقبلي من جهة ومن جهة أخرى يؤدي إلى تمركز الإنتاج في عدد ضئيل من المناطق مما يستدعي تعارضا مع أهداف التنويع التي تطمح لها سياسة تأمين التموين.

فالتعاون بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك يسمح بتخطي الصعوبات واسترجاع الأسعار إلى مستوياتها المعقولة وقد ظهر ذلك جليا من خلال المنتدى المنعقد بالرياض سنة 2000 وكذا المنعقد بأوزاكا سنة 2002 والذي نسمحا بالتقدم في سبيل حوار مثمر يأخذ بالإعتبار الحاجيات الأساسية لتنمية الدول المنتجة والهدف الأساسي لتموين مؤمن للدول المستهلكة مع مراعة المساهمة في التنمية المستديمة لجميع الأطراف[28].

ومسايرة لما سبق تبقى العلاقة التي تربط البترول والغاز قائمة حتى في وجود تباين في وتيرة تطورهما هذا الإختلاف الذي يظهر من خلال الخصوصية في تحليل كل من هذين العنصرين الأساسين للإشكالية الطاقوية سواء من حيث البحث الإنتاج النقل الإستهلاك أو الأسعار.

فالسوق الغازية سوف تتبع لا محال مثيلتها البترولية بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينهما ومن خلال الاكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول حاسي مسعود والغاز حاسي الرمل في نهاية الخمسينيات استطاعت الجزائر أن تلعب الدور القيادي في المجال الغازي من حقل حاسي الرمل اتجاه أوروبا قد تم الشروع فيه أثناء حرب التحرير الوطنية بالرغم من جميع الصعوبات المعروفة الأمر الذي يسمح بعد الاستقلال لشركة سوناطراك باكتساب تجربة متينة وأكيدة في هذا المجال ،كما أن مشروع إنشاء أول معمل للغاز الطبيعي المميع في بداية الستينات أي قبل الدول الأخرى بحوالي 20 سنة خاصة باللجوء إلى تكنولوجيا فريدة ومتقدمة يعكس حقيقة الإدارة القوية فيخوض غمار هذه الصناعة رغم كل الصعوبات التي واجهتها الجزائر آنذاك.

وباحتلالها المرتبة الأولى في مواجهة ماسبق جعل من الجزائر المخير الوحيد لمحمل التجارب في هذا المجال المتميز سواء تعلق الأمر بتمييع الغاز أو بنقله بواسطة البواخر الخاصة أو تعلق الأمر بتحضير العقود القانونية والمالية التي تربط المنتجين

[28] – كتوش عاشور– بلعزوز بن علي– الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية– مرجع سبق ذكره– ص:157-158

بالمستهلكين فإن شركة سوناطراك كانت المؤسسة السباقة في فتح الآفاق التمهيدية ذات الأهمية البالغة مهيكلة بذلك السوق الغازية العالمية....

وإذا اتجهنا في التحليل إلى لغة الأرقام من حيث الكمية نلاحظ أن السوق الغازية العالمية لم تسجل سنة 1970 سوى 45 مليار م مكعب منها 96 بالمائة حوالي 42 مليارم مكعب تم نقلها بواسطة خطوط الأنابيب و 4 بالمائة عبارة عن غاز طبيعي مميع ،و بلغ هذا المستوى 121 مليار متر مكعب سنة 1975 13 مليار م مكعب ليصل حوالي 200 مليار م مكعب بداية الثمانينات 31 مليار م مكعب وتؤكد هذه الأرقام أن السوق الغازية اعتمدت في مجملها على الغاز الطبيعي في حالته الغازية.

وأضف إلى ذلك أن المنافسة بين الغاز الطبيعي والبترول بدأت بوادرها تتجلى حينها في الميزان الطاقوي العالمي اعتمادا على الأسعار المشجعة لإحلال البترول والمصادر الطاقوية الأخرى سيما الفحم خاصة أنها تفتح مجالات ممكنة لتنويع مفصل سواء من حيث استقرار السوق عقود طويلة الأجل أو من حيث التوزيع الجغرافي للتموينات بالإضافة إلى العامل الإيكولوجي باعتبار الغاز الطبيعي مورد طاقوي نظيف ونقي

وتجلت هذه الاستعمالات كمورد للطاقة في العديد من المركبات الصناعية وبعض الاستعمالات الميكانيكية

والمنزلية، و خاصة إنتاج الطاقة الكهربائية التي تُضمن حاليا بواسطة الغاز الطبيعي. ومنه أولت الجزائر اهتماماً بالغاً في هذا المجال وذلك بإنشاء شركة وطنية تتابع عن قرب استعمال هذا المورد محليا وتسييره وفق الاحتياجات الاستهلاكية الداخلية ، وهي شركة الكهرباء والغاز '' سونلغاز (Sonelgaz)[29] .

[29] – كتوش عاشور– بلعزوز بن علي– الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية– مرجع سبق ذكره– ص:159-160

الشكل(1-1)يبين خريطة توزيع الغاز الطبيعي في الجزائر[30]

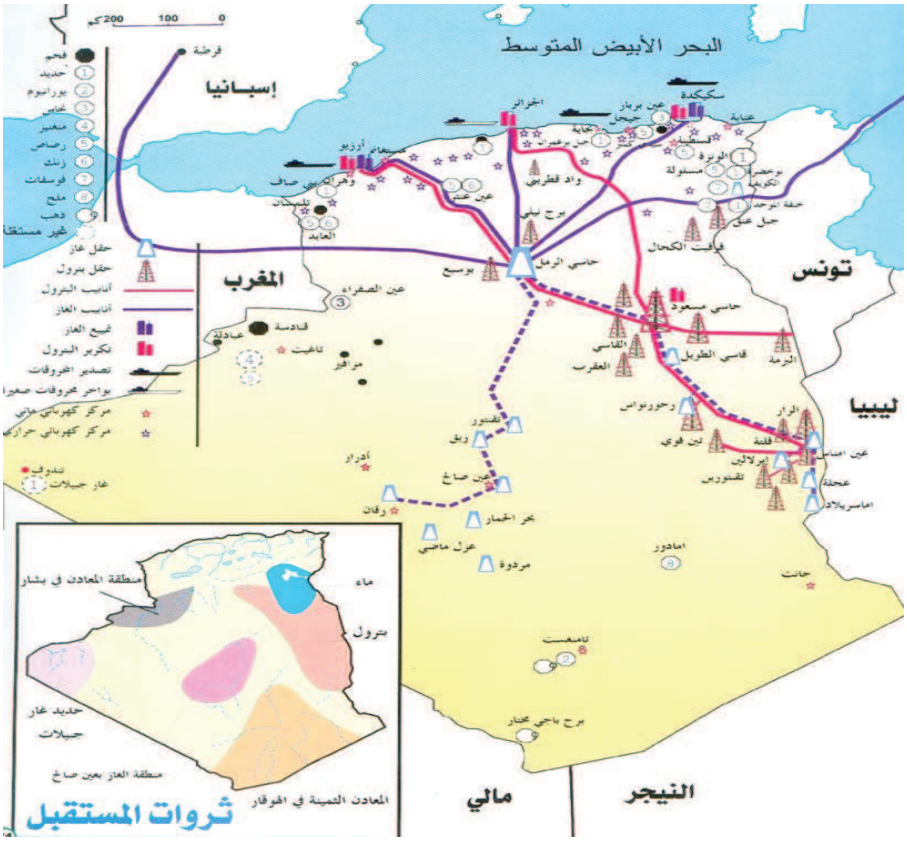

[30] – اوابك–بنك المعلومات2008إدارة الشؤون الفنية

I-0-2-3تقنيات نقل الغاز الطبيعي (عموميات): يتم نقل الغاز الطبيعي عبر البحار وفقا لطريقتين[31]:

- تعتمد الطريقة الأولى على إنشاء خطوط أنابيب تحت البحر .
- وتعتمد الطريقة الثانية على عملية تسييل الغاز عند الساحل ونقله بواسطة ناقلات بحرية خاصة .

ولقد كانت الطريقة الأولى محل دراسة وتجارب خلال سنة 1960 في الجزائر، حينها تقرر عبور البحر المتوسط بغية تزويد السوق الأوروبية ابتداء من حقل الغاز الطبيعي لحاسي الرمل. وعليه تمت مناقشة عدة خيارات آنذاك :

الدراسة التي قامت بها الشركة الفرنسية (GDF) والتي مفادها ربط مدينة مستغانم بمدينة قرطاجنة الأسبانية بواسطة سلسلة من الأنابيب ذات قطر صغير يمر فيها الغاز تحت ضغط مرتفع .

- الخيار الثاني يتمثل في عبور البحر المتوسط عند مضيق جبل طارق بواسطة خطوط أنابيب ذات قطر كبير. وكان العبور البحري في هذه الحالة أقل مسافة من الخيار الأول (40 كلم عوض 200 كلم)، غير أن طول المسافة البرية كانت معتبرة (900 كلم) .
- التفكير في دراسة مشروع لنقل الغاز عبر البحر يتضمن قنوات " معلقة " تطفو فوق الماء ومشدودة بقوة بواسطة أربطة (كوابل) مثبتة في قاع البحر .
- وأخيراً وضع مشروع يتمثل في مسافة بحرية وصولا إلى جنوب إيطاليا مرورا بمضيق صقلية .

وتبعا لهذه الخيارات تم فيما بعدتنفيذ مشروع عبور البحر المتوسط بواسطة خطوط أنابيب من خلال خط " ترانس ميديتيرانيا " إلى صقلية عبر الأراضي الإيطالية، ومن خلال خط " المغرب – أوروبا " إلى أسبانيا والبرتغال

وفيما يخص الطريقة الثانية، فإن أول محاولات في تسييل الغاز الطبيعي ترجع إلى زمن بعيد (1940 بالولايات المتحدة)، و كان هدفها الأساسي تسهيل عملية التخزين لهذا المنتج. حينها تم إنشاء معمل تجريبي بِ (Cleveland) في ولاية (Ohio)، غير أن انفجاراً فيه كان سببا في وضع نهاية مؤقتة لهذا النشاط.

ومنذ ذلك الوقت، سمح التطور التقني في مجال تسييل الغاز بإنشاء سنة 1964 أول وحدة ذات حجم صناعي. فالغاز المخفض تحت هذا الشكل (غاز مسال) إلى 100/6 من حجمه العادي، يصبح أكثر سهولة في نقله، ويتم ذلك بواسطة الناقلات الخاصة (méthaniers).

[31] – Claude Chesny - Le gaz naturel en Algérie – sus-cité, p 71.

وعلى غرار الطريقتين المتبعتين في عملية نقل الغاز[32]، فإن الاستثمارات فيها تبقى نوعا ما مرتفعة قياسا لتكاليف نقله بواسطة خطوط الأنابيب. بالإضافة إلى أن عملية التمييع (التسييل) تمتص أكبر قدر من الطاقة المأخوذة من الغاز الطبيعي الداخلة للمعمل والممثلة لحوالي 6/1 (سدس) من الميتان المرغوب تسييله .

كما يتم تخزين الغاز الطبيعي المسال (GNL) المتحصل عليه داخل خزانات عازلة لتقليل الخسارة الناجمة عن التبخر. وتجدر الإشارة إلى وجود أشكال متعددة من الخزانات: خزانات حديدية ذات غلافات مضاعفة، خزانات مغمورة في الأرض، خزانات مصنوعة من الإسمنت المسلح .

كما يجب الأخذ في الحسبان إنشاء هياكل قاعدية بالموانئ تسمح بإرساء الناقلات الخاصة. هذه الأخيرة، استطاعت البحوث الحديثة أن تحسن مستودعاتها لاستقبال الغاز المسال إلى حد تخفيض تكاليف صناعتها بحوالي 15 % (3).

وتبقى على العموم تكلفة النقل بواسطة الناقلات الخاصة مرتفعة نظرا لطريقة صناعتها المختلفة، بسبب نقلها لمنتوج سائل تحت درجة 161 درجة مأوية، الأمر الذي يتطلب يد عاملة ماهرة وكميات هائلة من المواد النبيلة .

I-0-2-4الإستراتيجية الغازية للجزائر: إن سرد المسار التاريخي للإستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر عبر المراحل السياسية في تثمين طاقاتها الغازية بشكل كامل وواسع لا يحتاجه هذا الجانب من الدراسة بالقدر اللازم فيمكن إذن الوقوف هنا عند العناصر الأساسية التي طبعت بشكل مستمر هذا القطاع وعليه فإنه من المعلوم أن التطورات التي عرفتها الساحة الوطنية مربوطة بشكل مباشر بكل المتغيرات التي طرأت على مستوى السوق الدولية للطاقة عموما والبترولية خاصة ،فمنذ اكتشاف الحقل الغازي لحاسي الرمل تغيرت المعطيات الطاقوية للجزائر بشكل هام إلى درجة إهمال غاز / بترول في الحقبة الأخيرة من الواجهة الطاقوية للجزائر[33].

وبالفعل لوحظ التحول التدريجي من الدول المنتجة للبترول إلى الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ومشتقاته ونعتقد أن هذه الحقيقة لم تضطلع بشكلها العفوي وإنما جاءت وفقا لدراسة إستراتيجية محددة عقلانيا أدت بالجزائر إلى خوضها على الأقل خلال 15 سنة المقبلة وقد طبقت هذه السياسة من خلال وضع جهاز إنتاجي وطني لطاقة وفيرة وبأسعار مغرية الغاز الطبيعي أوتحويلاته لطاقة كهربائية في المركبات الكهربائية ، و بعد ما نمت فكرة استقطاب الصناعات ذات الاستعمال الواسع للطاقة ، تبلورت هذه الفكرة إلى وجوب الاستعمال الأقصى للمواد الأولية المحلية مع إعطاء الأولوية

[32] كتوش عاشور – الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق –ص:156

[33] – كتوش عاشور– بلعزوز بن علي– الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية– مرجع سبق ذكره– ص:163

للمؤسسات العمومية من خلال قانون الاستثمار الصادر بأمر رقم 66-284 بتاريخ 1966/09/15 في البداية متبوعا بعد ذلك بعدة إجراءات وأحكام تشريعية في هذا المجال[34].

هذه المعطيات ذات الأهمية البالغة سواء للمؤسسات الاقتصادية الوطنية أو المؤسسات الأجنبية المتواجدة عبر التراب الوطني لم يتم تقديرها بقيمتها الحقيقية فالمجهودات الجبارة المبذولة لربط شبكات التوزيع مؤسسات أو منازل داخل التراب الوطني عبر القنوات مباشرة أو من خلال قارورات الغاز بوتان وبروبان تمثل عاملا مهما من الدرجة الأولى في إطار التنمية الاقتصادية والإجتماعية للجزائر وهي في نفس الوقت تشكل محورا لا يستهان به لتثمين الموارد المالية عند مختلف منفذي الأعمال المتدخلين في العملية.

وباعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري 98 بالمائة من إيرادات الصادرات فإنه بمكان تحديد الإنتاج الطاقوي على أساس قدرته في توليد إيرادات التصدير ولذلك تظل نتائج الاقتصاد الجزائري تقاس طبقا لإمكانياتها في بيع كميات هائلة أكثر للطاقة لاسيما الغاز الطبيعي في السوق العالمية ومن الواقعية اعتبار مشكل التبعية اتجاه السوق الدولية للطاقة كعامل بالغ الأهمية عند إعداد الإستراتيجيات المتوسطة المدى للجزائر ،والبحث عن السبل والوسائل في تقليص هذه التبعية تجد صداها عند كل مستويات اتخاذ القرار لدى السلطات الجزائرية وكذا الإستراتيجيات المقترحة من قبل شركة سوناطراك نفسها .

I-0-2-4-1أهم المشاريع المبرمة من طرف الجزائر في مجال الغاز الطبيعي[35]

I-0-2-4-1-1مشروع قاس طويل لل GNL

امضت SONATRACHوالمجموعة الإسبانية REPSOL YRF /GAS NATURAL

(CONSORTIUM)في 2004/12/21 عقد لإنجاز مشروع متكامل لتنمية وإستكشاف وتمييع وتصريف الغاز الطبيعي للحقلين قاسي الطويل وروود النص. وذالك للعمل على إحتياطات مؤكدة تبلغ 219 مليار م3 من الغاز الطبيعي وبأنواع مختلفة وبقدر الإستثمار في هذا المشروع مابين 3و4 مليار دولار و54 شهر للإنجاز في حين يمتد العقد ل30 سنة على مساحة تقدر ب13100 كم2 ولتفعيل عقد المشروع EL ANDALOUS LNG SPA بين SONATRACH والمحكوعة في 23 ماي 2006 لتتولى تمييع الغاز بمنطقة ارزيو في المصنع المزعم إقامته والذي من المفروض ان يمييع 4مليون طن سنويا .

---

[34] – قانون رقم 99 – 09 بتاريخ 1999/7/28 و المتعلق بالتحكم و ترشيد الطاقة .

الأمر رقم 01 – 03 بتاريخ 2001/08/20 و المتعلق بتنمية الاستثمار .

القانون رقم 02 – 01 بتاريخ 2002/02/05 و المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز عبر الأنابيب .

[35] سدي على –**دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**–ايام 07-08 افريل2008–جامعة فرحات عباس سطيف – ص:14

I-0-2-4-1-2الخط المباشر(الجزائر-اوروبا)عبر اسبانياMED gaz

قامت سوناطراك ومجموعة سيبسا الاسبانية بانشاء شركة med gaz لدراسة امكانية انشاء مشروع انبوب لنقل الغاز مباشرة بين اوروبا والجزائر عبر اسبانيا يمر تحت البحر ينطلق هذا الانبوب من بني صاف باتجاه الميريا قدرت تكاليف الاستثمار بحوالي 900مليون يورو .

والجدول التالي يبين المشروع:

جدول(1-2)لمشروع انبوب Medgaz(الجزائر- إسبانيا)

مكان العبور	قطره	الطول	العمق	الحجم	نسبة المساهمة	الكمية
من بني صاف قرب ارزيو تعبر البحر الأبيض النتوسط عبر إسبانيا	24	حوالي 200كم	2160 متر	8مليار م3في السنة	سونطراك 36% سيبسا20% جاز دو فرانس12% الدراسة الإستقصائية السكانية12% إيبردرولا20%	بدا العمل في 01 افريل 2011 بأول دفعة إلى إسبانيا

الشكل(1-2) يبين مشروع مديغاز(الجزائر-إسبانيا)

المصدر:اوابك-بنك المعلومات2008إدارة الشؤون الفنية

I-0-2-4-1-3الخط المباشر(الجزائر-ايطاليا)عبر سردينيا[36]GALSI:

بالاشتراك بين سوناطراك و6شركاء تم تأسيس شركة GALSIمن اجل دراسة امكانية بناء مشروع انبوب لنقل الغاز مباشرة بين ايطاليا والجزائر عبر سردينيا,يمتد الانبوب على مسافة 1470كلم من حاسي الرمل عبر القالة وسردينيا حتى شمال روما القدرة الاولية لهذا الانبوب هي 8مليارم3 في السنة, يزود انبوب ايطاليا,جنوب فرنسا ودول اوروبا شمال الألب,وقد تم امضاء العديد من البروتوكولات لتوزيع الغاز الطبيعي بين كل من EDISON GAS و ONATRACH (2مليار م3)ENEL POWER(2مليار م3)HERA(1مليار م3) WORLD ENERGY(0.5م3)واخيراASCOPIA AVE(0.5مليار م3)

والجدول التالي يبين المشروع:

جدول(1-3)لمشروع انبوب Galsi(الجزائر- إيطاليا)

مكان العبور	قطره	الطول	عمق	الحجم	مسبة المساهمة	اول كمية
من ح.الرمل إلى شمال روما يربط الجزء البحري بين القالة وإيطاليا عبر سردينا	24	حوالي 1470 كم	2840 متر	بقدرة إبتدائية ب8 مليار م3 في السنة	Sonatrech 36% Edison gas18% Enelpower13.5% Wintershall13.5% Eos energia9% Progemisa5% Sfirs5%	مقرر تشغيله في 2014

[36]- سدي على -مرجع سبق ذكره- ص:14.

الشكل(1-3)يبين مشروع غالسي(الجزائر-إيطاليا)

المصدر:اوابك-بنك المعلومات2008إدارة الشؤون الفنية

I-0-2-4-1-4مشروع انبوب الغاز نيجيريا الجزائر[37] NIGAL

يمتد على مسافة4128كم ليسمح في حدود 2015مابين 20و30مليار م3 سنويا من حقول ABUJAبنيجيريا عبر الصحراء حتى بني صاف والقالة ليزود غرب افريقيا بالغاز,وباستعمال شبكان الانابيب الجزائرية يزود اوروبا عبر اسبانيا وايطاليا.

والجدول التالي يبين المشروع:

جدول(1-4)لمشروع انبوب Nigal(الجزائر- نيجيريا)

مكان العبور	قطره	الطول	الحجم	نسبة المساهمة	اول كمية
حقول ابوجا بنيجيريا إلى الساحل الجزائري	48 إلى 56	4188كم الجزائر 841كم النيجر 1037كم نيجيريا	مابين 20-30 مليار م3 سنويا من الغاز الطبيعي	سونطراك 50% ش.ن.و النيجيرية50%	اول كمية متوقعة 2015

[37]- سدي على -مرجع سبق ذكره-ص:14

خلاصة الفصل:

سمح هذا الفصل بتحديد بشكل واضح مكانة الغاز الطبيعي في المنهج الحقيقي الجزائري ،إستطعنا ان ندرك الإرادة القوية للمسؤولين الجزائريين في تحقيق وتنفيذ سياسة وطنية شامل ،وإنشاء الأدوات العامة لهذه السياسة.

وفي خضم هذه الشروط ،تتجلى عملية إصلاح الأطار القانوني بمثابة التطبيقات الأولية والأساسية للعقيدة الجزائرية، مرورا بمختلف الإتفاقيات والقوانين البترولية والمكانة المعطاة للغاز الطبيعي ضمنها.

إن إضفاء مزيد من القيمة للثروات الوطنية سيؤدي بالمسؤولين الجزائريين إلى البحث عن التوازن بين الإنشغال المشروع في تثمين هذه الثروات محليا والرغبة في تصدير جزء منها للخارج نظرا لوفرتها.

وفي هذا الإطار ظهر من الأهمية الإشارة إلى التكامل بين مختلف مستويات تثمين الغاز الطبيعي. ومن خلال ذلك تم التركيز باستمرار على تثمين الغاز في اتجاه استعماله والتحديات التي تنظر الجزائر في مجال الصناعة الغازية. غير ان هذا الإختيار الذي نتج عن تسلسل طبيعي لخصوصية المورد، لايعني إطلاقا إهمال مختلف الإستعمالات الأخرى التي يوفرها الغاز الطبيعي...

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بصفة كبيرة على عائدات الصادرات الغازية في تغطية نفقاتها فإن حجم الإنتاج له اثر كبير على الصادرات

و لذلك نعتقد أن تسليط الضوء على أيديولوجية التنمية و استراتيجيتها في المجال الصناعي المعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، يبقى من القضايا الواجب تحديدها و لو بشكل مختصر ضمن إطار منهجية هذا البحث. كما أن الدراسة التحليلية و التقييمية لقطاع الصادرات المعتمدة أساساً على الغاز الطبيعي و مشتقاته ، تكون في اعتقادنا بمثابة المحور الأساسي الواجب دراسته لاستكمال الأوجه العامة لاستعمالات الغاز الطبيعي في الجزائر، و مدى مساهمته في تكوين الثروة الوطنية.

وخلال هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحث ومطلبين:

المطلب الأول: به انتاج الجزائر من الغاز الطبيعي

المطلب الثاني:به صادرات الجزائر بالتطرق الى عقود التصدير واهم الناقلات الجزائرية

II-1 المبحث الأول:إنتاج وصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2012)

II-1-1المطلب الأول:إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2012)

II-1-1-1إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2003)

جدول (2-1)يبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي من سنة 1995 الى 2003

مليار م3

السنوات	الجزائر	الأوبك	النسبة
1995	62,301	300,843	20,70
1996	67,114	320,346	20,95
1997	75,730	344,381	21,99
1998	80,876	350,477	23,07
1999	85,848	368,661	23,28
2000	83,119	384,275	21,63
2001	78,240	396,170	19,74
2002	80,367	418,189	19,21
2003	82,829	436,622	18,97

المصدر: التقرير السنوي OPEC1999ص:15 2006ص:23

التعليق : نلاحظ ان مستوى الإنتاج سار بوتيرة تصاعدية من سنة 1995 حيث كان يمثل فقط62,301 م/م3 إلى ان وصل 85848 م/م3 سنة 1999 كحد اقصى ثم عاد إلى الإنخفاض سنة 2001 ليصل إلى 78,240 م/م3 بسبب أحداث 11 سبتمبر ثم باشر بالارتفاع مرة أخرى سنة 2002 ليصل سنة 2003 الى 82,829 م/م3.

الشكل رقم: (2-1)اعمدة بيانية تبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي من سنة 1995إلى 2003

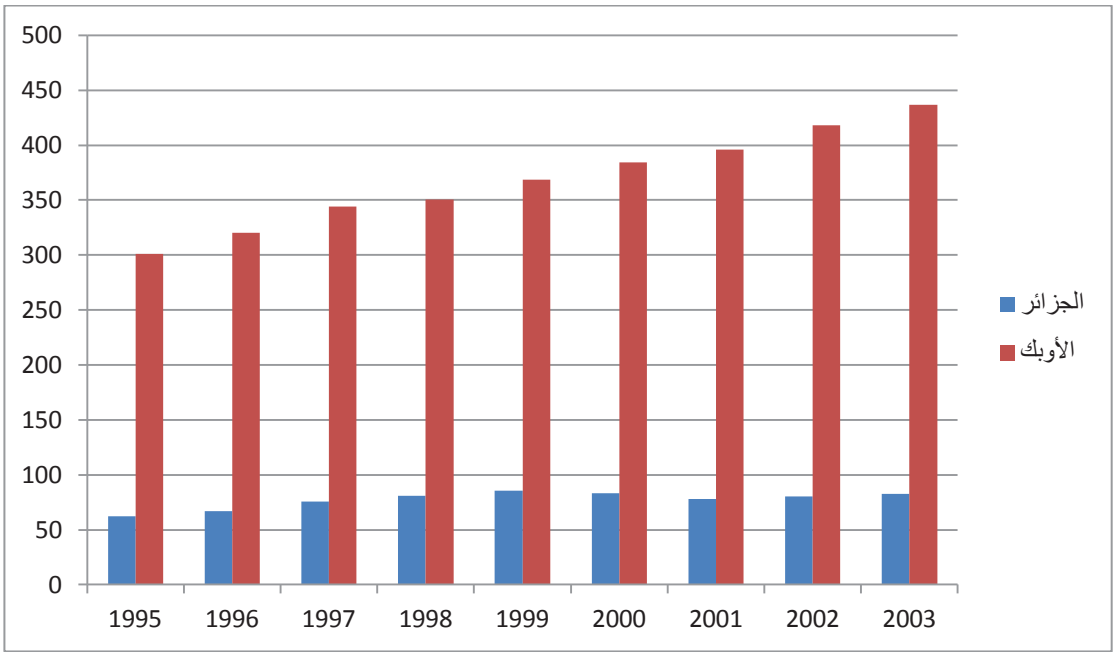

من إعداد الطالبة:إنطلاقا من معطيات الدراسة

II-1-1-2إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي(2004-2012)

جدول(2-2) يبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي من سنة 2004 الى 2012

مليار م3

السنوات	الجزائر	الأوبك	النسبة
2004	82,009	470,465	17,43
2005	89,234	506,435	17,62
2006	88,209	525,085	16,79
2007	84,827	467,771	18,13
2008	86,505	495,461	17,45
2009	81,426	544,918	14,94
2010	83,900	585,274	14,33
2011	82,767	618,137	13,38
2012	68,004	680,169	10,00

المصدر: التقرير السنوي OPEC2006ص:23 2012ص:34

الشكل رقم: (2-2)اعمدة بيانية تبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي من 2004إلى 2012

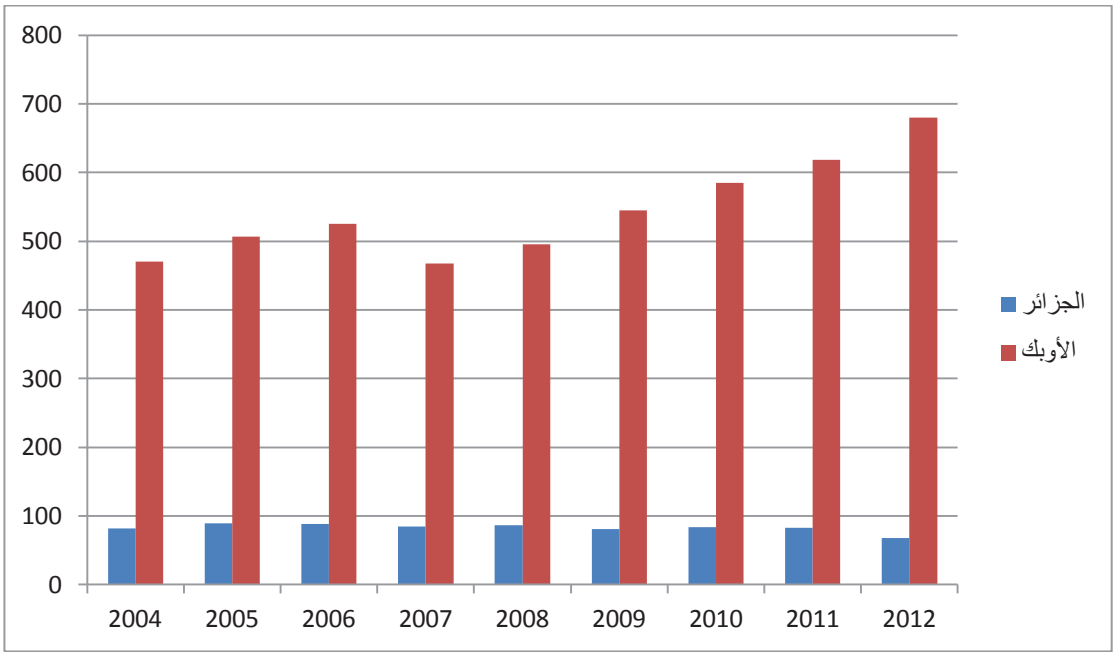

من إعداد الطالبة:إنطلاقا من معطيات الدراسة

التعليق: نلاحظ إرتفاع الإنتاج سنة 2005 ليصل إلى89,234 م/م3 الراجع إلى إرتفاع حصة الشريك الأجنبي التي حددها القانون

08/05 في المادة 48 ب % 70 مما أدى إلى جلب المستثمرين في مجال الغاز و المحروقات الأخرى .

ثم انخفاض سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 بسبب تعديل المادة 48 و تخفيض نسبة حصة الشريك إلى % 49 على الأكثر.

ثم عاد للإرتفاع سنة 2008ليصل إلى86,505 م/م3 ومن هاته السنة عاد إلى الإنخفاض إلى غاية 2012 بسبب إنعكاسات الأزمة العالمية ، وتسجيل جمود في الإحتياطات نتيجة نواضع الإستكشافات وعدم تجدد الاحتياطات، إذ أن الاكتشافات التي يتم تسجيلها خلال السنوات الماضية تبقى متواضعة، ولا تساهم في الرفع من الاحتياطات النفطية والغازية كثيرا. وعليه، فقد أبان التقرير عن احتياطات غازية للجزائر بـ4500 مليار متر مكعب، أي ما يمثل 2,2بالمائة من الاحتياطات العالمية، وهو مستوى أقل من الحصة التي كانت تمتلكها الجزائر من قبل، والتي كانت تقدر بـ4بالمائة، ويعود ذلك إلى الاكتشافات الجديدة المسجلة في عدة دول، وبروز بلدان منتجة ومصدرة باحتياطات معتبرة، منها روسيا والولايات المتحدة وقطر ودول آسيا الوسطى.

الشكل رقم: (**2–3**) يمثل دائرة نسبية تبين نسبة الجزائر من الأوبك لإنتاج الغاز الطبيعي لسنة 2012

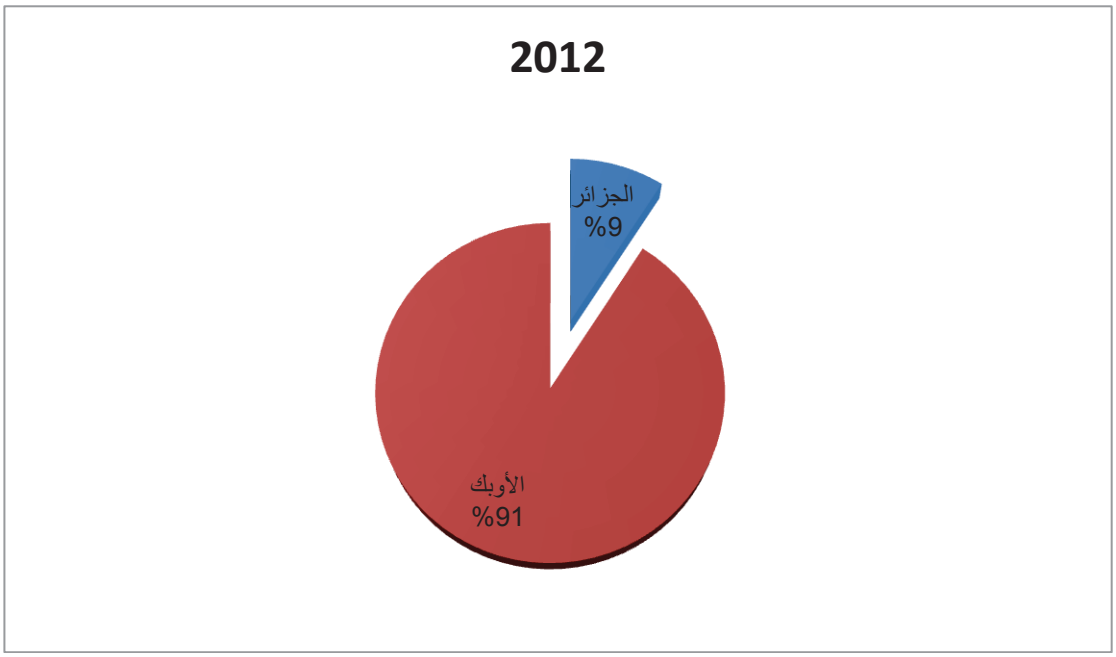

من إعداد الطالبة:إنطلاقا من معطيات الدراسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل ان حصة الجزائر من الأوبك متواضعة نظرا لتواجد منتجين كبار ضمن الأوبك مثل السعودية وإيران ويرجع ذلك ايضا لإنعكاسات الأزمة المالية وثبات حجم الإكتشافات بالنسبة للجزائر.

II-1-2المطلب الثاني:صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2012)

II-1-2-1صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(1995-2003)

الجدول(3-1) يبين صادرات الجزائر من الغاز طبيعي من 1995إلى2003

مليار م3

السنوات	الجزائر	الأوبك	النسبة
1995	37356	87786	42 ,55
1996	40970	84290	48,60
1997	48740	95310	51,13
1998	52690	101510	51,90
1999	59320	114520	51,79
2000	61693	125433	49,18
2001	56975	123723	46,05
2002	57864	130985	44,17
2003	59850	142745	41,92

المصدر: التقرير السنويOPEC1999ص:92 2002ص:92

الشكل رقم: (3-1)اعمدة بيانية تبين صادرات الجزائر من الغاز طبيعي من سنة 1995إلى 2003

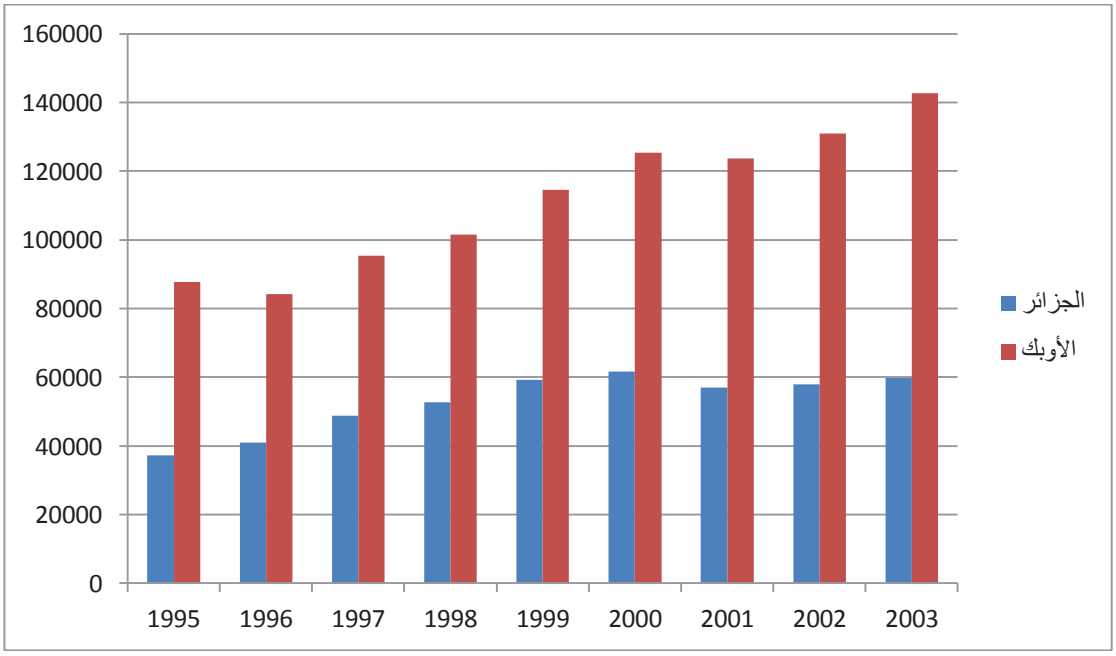

من إعداد الطالبة:إنطلاقا من معطيات الدراسة

التعليق : نلاحظ أن صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي سارت بوتيرة تصاعدية ففي سنة 1995 مثلت 37356م/م3 وقد بلغت ذروتها سنة 2000 حيث مثلت الصادرات 61693م/م3 ثم انخفضت سنة 2001 الى ان بلغت 56975م/م3 وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر ولكنها سرعان ما بدأت بالارتفاع سنة 2002 و2003.

II-1-2-2صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي(2004-2012)

الجدول(3-2) يبين صادرات الجزائر من الغاز طبيعي من 2004إلى2012

مليار م3

السنوات	الجزائر	الأوبك	النسبة
2004	59637	147784	40,35
2005	64266	157300	40,85
2006	61071	166055	36,77
2007	58370	157210	37,12
2008	58830	166420	35,35
2009	52670	162965	32,31
2010	57359	211588	27,10
2011	52017	209618	24,81

المصدر: التقرير السنويOPEC2002ص:92 2006ص:93 2012 ص:58

افاد تقرير المجموعة الدولية لمستوردي الغاز المسال ان صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال انخفضت ب 2,2%في 2012 بسبب تراجع الطلب من الدول الحوض الأطلسي ودول القارة الأمريكية بنسبة 2,2% مقارنة بسنة 2011 في حين كانت انظار بريطانيا تتجه إلى التقليل من الإعتماد على قطر في إستيراد الغاز المسال,وتبدو النية منصبة للتوجه نحو الجزائر كجزء من الحل[1]

[1]-تقرير المجموعة الدولية لمستوردي الغاز-سارة النوي-2013

الشكل رقم: (3-2)اعمدة بيانية تبين صادرات الجزائر من الغاز طبيعي من سنة 2004إلى 2011

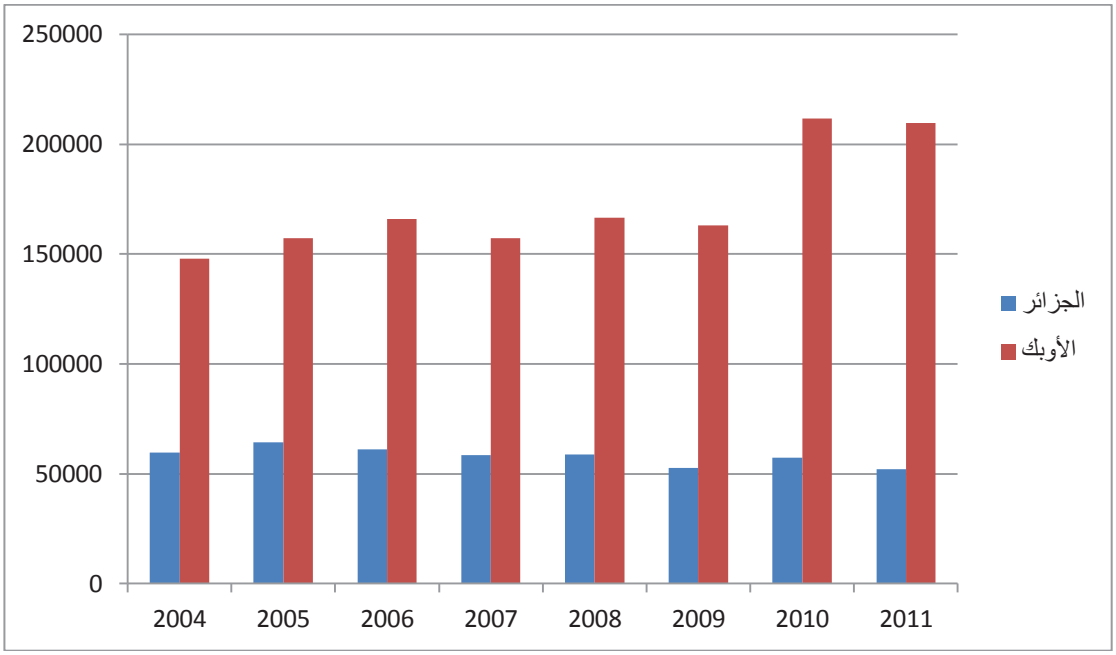

من إعداد الطالبة:إنطلاقا من معطيات الدراسة

التعليق: نلاحظ ان صادرات الغاز الطبيعي سارت في وتيرة تصاعدية من سنة 2004إلى2009. حيث كانت سنة 2004 قد بلغت 59637 م/م3 وتصاعدت إلى ان وصلت 64266 م/م3 سنة 2005 ثم أصيبت بإنخفاض حاد سنة 2009 حيث وصلت 52670 م/م3 نتيجة المنافسة الشرسة المفروضة على الغاز الجزائري في أسواقه التقليدية وكذا تأخر عدة مشاريع غازية كان يتوقع دخولها الخدمة خلال نفس السنة، ومعروف أن صادرات الغاز الطبيعي الجزائرية تمثل نصف مداخيل البلاد من صادرات المحروقات سنويا، فيما يمثل النصف الآخر تصدير 1.45 مليون برميل من النفط الخام يوميا. ويعني هذا التراجع خسارة الجزائر لحوالي 3.2 مليار دولار (ما يعادل 23 مليار سنتيم)، كانت ستجنيها في الظروف العادية. وأرجعت مجموعة "سوناطراك" السبب الرئيسي لتراجع صادراتها إلى قرار زبائنها الأوروبيين تخفيض الكميات المستوردة سنة 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبا على استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى انهيار أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الحرة مما دفع بزبائن الجزائر الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي إلى التوجه إلى هذه الأسواق للتزود بالغاز الطبيعي بأسعار منخفضة جدا قدرت بـ4 دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية، وهي نصف قيمة سعر الغاز المستورد من الجزائر بناء على الأسعار المحددة في العقود الطويلة المبرمة بين الجزائر وزبائنها الأساسيين في الاتحاد الأوروبي والتي تتراوح بين 7 و10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

II-1-2-3صادرات الجزائر حسب المناطق سنة2011

جدول(3-3) يبين صادرات الجزائر حسب المناطق سنة 2011

تجارة الغاز الطبيعي	بالأنابيب مليار م3	بالناقلات مليار م3
اروبا	32,84	16,80
بلجيكا	-	0,08
فرنسا	-	5,75
اليونان	-	0,98
إيطاليا	21,31	1,75
هولندا	-	0,08
البرتغال	1,92	0,08
سلوفينيا	0,25	-
إسبانيا	9,36	3,39
تركيا	-	4,03
المملكة المتحدة	-	0,24
افريقيا	1,53	-
تونس	1,38	-
المغرب	0,15	-
أسيا/الباسيفيك	-	0,33
الهند	-	0,25
اليابان	-	0,08
إجمالي الصادرات	34, 37	17,12

المصدر:منظمة الأقطار العربية OAPEC ص:102

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان صادرات الجزائر حسب المناطق منصبة نحو اروبا بنسبة كبيرة حوالي 95% من إجمالي العالم و هذا راجع الى الموقع الاستراتيجي و قرب المسافة و نقص تكاليف النقل بالمقارنة مع دول آسيا وامريكا على التوالي.

الشكل رقم:(3-3)يبين طرق ومسارات تصدير الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال

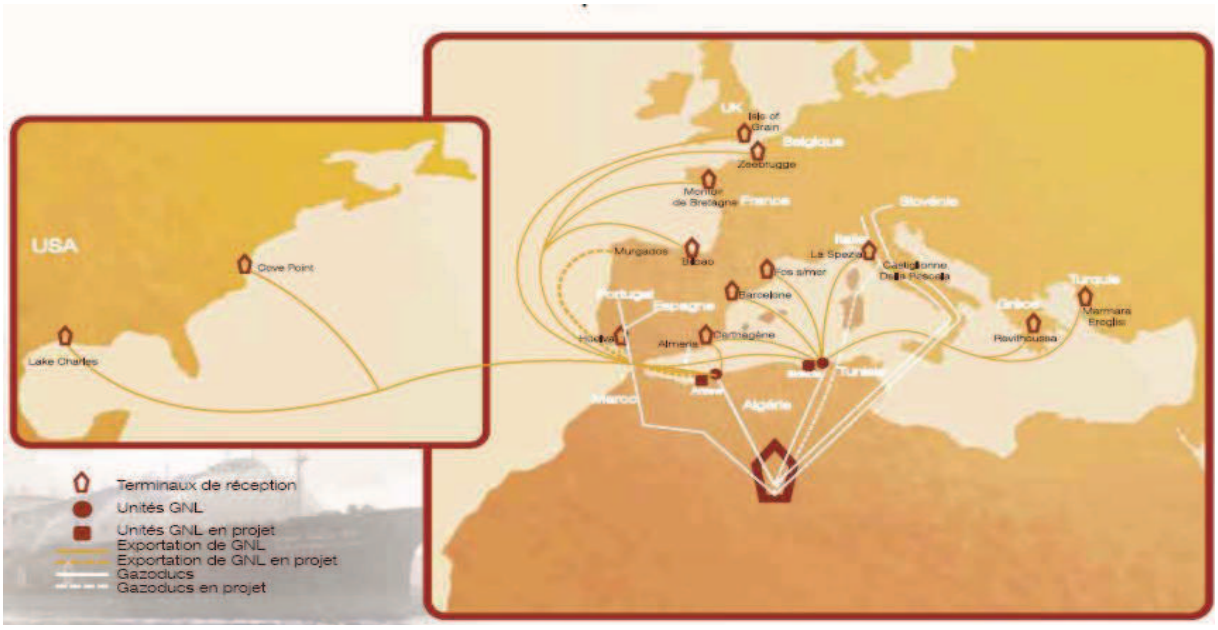

المصدر:اوابك-بنك المعلومات2008إدارة الشؤون الفنية

ترتبط الجزائر بأروبا بأنبوبي غاز ENRICO MATTEI و PEDRO DURAN FARELL عبر إيطاليا
قدرات التصدير تصل إلى 38 مليار م3 عبر الأنابيب و27 مليار م3 على شكل GNL
سنحاول في ما يلي عرض اهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز ونقله عبر الأنابيب وذلك من خلال الجدولين التاليين

II-1-2-4عقـــود تصديرالغــاز [2]

الجدول(3-4) اهم العقود المبرمة في مجال الغاز الطبيعي المسال

الزبون	تاريخ الإمضاء	الحجم السنوي/مليار م3
GDPفرنسا		10,2
العقد1	1964	
العقد2	1971	
العقد3	1976	
العقد4	1991	
Distrigazبلجيكا	1975	4,5
Botasتركيا	1988	4
Deopaاليونان	1988	0,7
Eni GePإيطاليا	1997	1,8
Endesaإسبانيا	2001	1
Cepsaإسبانيا	2002	1,03
Lderdrolaإسبانيا	2002	1,5
Statoil	2003	1

كل العقود طويلة الأجل بإستثناء العقد الأخير قصير الأجل

التعليق : نلاحظ من الجدول أن الزبون الفرنسي GDP هو أول متعامل يحصل على عقد طويل الأجل اذ تم ابرام العقد 1 قبل تأميم المحروقات في الجزئر اذ كانت تقسم الأرباح بين فرنسا والجزائر ولكنه تم ابرام العقد 2و3 و4 بعد التأميم الكلي للمحروقات و أصبحت الجزائر هي التي تتحكم في سوق الغاز نحو الخارج حيث حصل الزبون الفرنسي GDP على اكبر نسبة اذ قدر الحجم السنوي ب 10.2م/م3 مقارنة بالزبائن الاسبانيين و الايطاليين و باقي الزبائن.

[2] سدي على –**دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**-ايام 07-08 افريل2008-جامعة فرحات عباس سطيف - ص:11

الملحق رقم:(1-1) يمثل عقود تصديرالغاز عبر انبوب الغاز Enrico Mattei

الزبون	تاريخ الإمضاء	تاريخ الإنطلاق	الحجم السنوي/مليارم3
إيطاليا eni/gp	1977	1983	19,5
سلوفينيا Geoplin	1985	1992	0, 35
تونس Etap	1990	1992	0,4
إيطاليا EnelTrade	1992	1996	4
إيطاليا EnelTrade	2001	2005	2
Mogest	2003	2008	0,5
Edison	2006	2008	2
WorldEnergy	2006	2008	0,45
Bridas	2006	2008	0,25
Enal	2007	2008	1
Sonateach Gas italian	2007	2008	2

الملحق رقم:(1-2) يمثل عقود تصدير الغاز عبرانبوب الغازPedroDuranFarell

الزبون	تاريخ افمضاء	تاريخ الإنطلاق	الحجم السنوي/مليار م3
اسبانيا Gas natural	1992	1996	6
البرتعال Transgaz	1994	1997	2,5
اسبانيا Gas natural	2001	2005	3

II-1-2-5اهم ناقلات الميثان وغاز البترول المسال

صادرات الغاز الطبيعي المسال: كانت بدايتها مع سنة 1964,وتتجواد بالجزائر اربعة مركبات لتمييع الغاز الطبيعي 03 منها في منطقة ارزيو(GL1Z,GL2Z ET GL4Z) و01بسكيكدة(GL1K)

تتوفر سوناطراك على الأسطول التالي المتكون من 9 ناقلات الميتان عبر فرعها : شركة النقل البحري للبترول :

الملحق رقم:(1-3) لناقلات الميثان

الرقم	الباخرة	قدرة الاستيعاب
1	بشير شيهاني	129700
2	العربي بن مهيدي	126130
3	مراد ديدوش	126130
4	رمضان عبان	126130
5	مصطفى بن بولعيد	125260
6	برج ارزيو ناقلة الميتان بالشراكة مع برجسن	138000
7	لالة فاطمة نسومر ناقلة الميتان بالشراكة ايتوشي- مول	145000
8	الشيخ المقراني ناقلة الميتان مادماكس بالشراكة مع مول و ايتوشي	75500
9	الشيخ بوعمامة ناقلة الميتان مادماكس بالشراكة مع مول و ايتوشي	75000

المصدر:الموقع الرسمي لسوناطراك www.sonatrach-dz.com

صادرات غاز البترول المسال: تتوفر سوناطراك على أسطول يتكون من عشر ناقلات لغاز البترول المسال عبر فرعيها:

- شركة النقل البحري للمحروقات

- شركة سوناطراك الدولية لتسويق البترول.

الملحق رقم:(1-4) لناقلات غاز البترول السال

الرقم	إسم الباخرة	قدرة الاستيعاب
1	جميلة	8000
2	رقان	84000
3	جانت	84000
4	ألرار	59000
5	رورد نوس	59000
6	حاسي مسعود 2	59000
7	بريدس	7100
8	روردالعدرا	22500
9	بارودا	6500
10	بركين	4500

المصدر:الموقع الرسمي لسوناطراك www.sonatrach-dz.com

الشكل رقم:(3-4)يبين طرق ومسارات تسويق غاز البترول المسال[3]

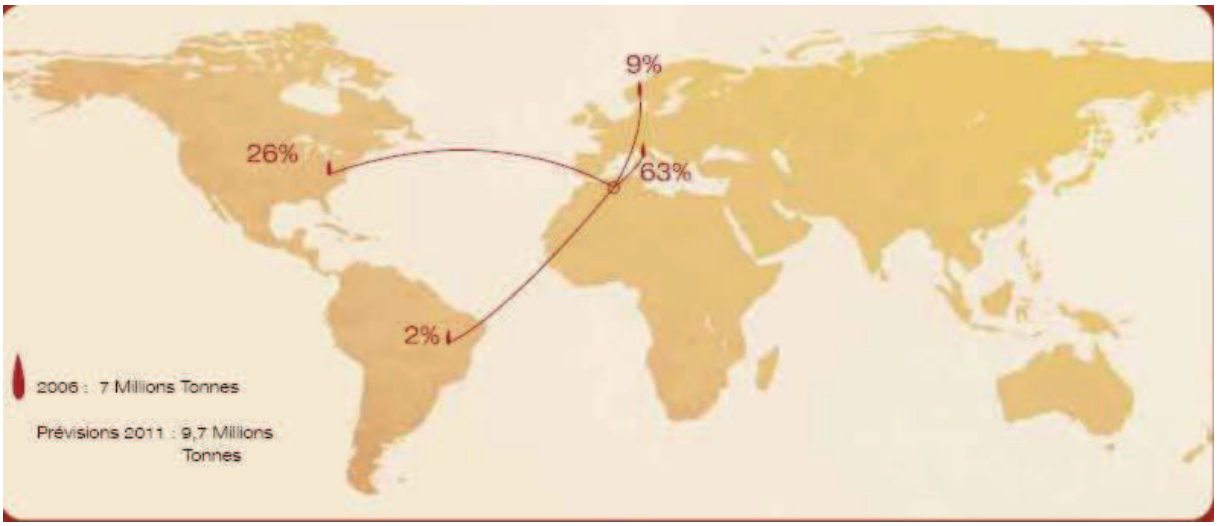

II-1-2-6مستقبل الغاز الطبيعي الجزائري[4]: يتوقف مستقبل الغاز الطبيعي الجزائري على عدة عوامل مجتمعة هي السياسة العامة الجزائرية في مجال التصنيع، سياسة تسويق الغاز للخارج، و عدة اعتبارات مرتبطة بالغاز الطبيعي ذاته.

وتظهر هذه التبعية المشتركة (interdépendance) من خلال ما أسماه الأستاذ "دوكرفال "

(G.De corval) 'جغرافية تصنيع 'مستعملة في ذلك الغاز الطبيعي .فتنفيذ ما يسمى بقانون الاقتصاد الغازي من شأنه البحث عبر المحاور الكبرى، وخاصة عند نهاية كل خط أنابيب، عن عملاء يتميزون باستهلاك واسع للغاز، مما يضمن تدفقاً مستمراً وسريعاً لهذا المورد للطاقة يسمح بالتالي لعملاء آخرين في الاستفادة منه ضمن شروط ملائمة .

وإذا كانت الطاقات البترولية الجزائرية تظهر محدودة، فإن الاحتياطات الغازية تظل عبر الاكتشافات المتتالية هائلةبحيث تحتل المرتبة الثامنة عالميا و يمكن أن تفوق التقديرات.

تتواجد هذه الطاقات عبر أكثر من ثمانين حقلاً للغاز تمثل احتياطات تقدر بحوالي 4.500 مليار متر مكعب، موزعة على سبع مناطق مختلفة أهمها حقل حاسي الرمل(احتياطات تفوق 2.000 مليار م^3) الذي يعتبر من أهم حقول تراكم الغاز الطبيعي في العالم، يحتوي على تجهيزات كفيلة باستقبال إنتاج يقدر بِ 250 مليون م^3 في اليوم، بالإضافة إلى منطقة أدرار التي تحتوي على تجهيزات قادرة لاستقبال إنتاج يقدر بِ 18,5 مليون م^3 في اليوم، فمنطقة رورد نوس

[3] اوابك-بنك المعلومات2008إدارة الشؤون الفنية

[4] كتوش عاشور - الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق – ص:166

والمتألفة من حقول رورد نوس و رورد حمرا ورورد شوف تحتوي على 364 بليون متر مكعب إضافة إلى حقول (Tabankort , Tinfouye Oued mamer,Ouan Dimeta , Alrar) التي تضم أيضا احتياطات صغيرة .

كما تركزت الاهتمامات في الآونة الأخيرة على منطقة عين صالح التي تبعد حوالي 1200كلم عن مدينة الجزائر، حيث وقعت شركة البترول البريطانية (BP) و سوناطراك على صفقة بمبلغ 2,5 مليار دولار سنة 1995 وتم تنفيذها عام 2001 تهدف إلى تنمية وتطوير حقول الغاز بمنطقة عين صالح عددها 07 حقول من بين 12 (al-bafinat, Hassi mou, Tateguentour, Gour mahmoud, Krech ,Garat Insalah, REG) .وتقدر أنها تضم 140 بليون متر مكعب من احتياطات غاز جاف مع إمكانية وجود ما مجموعه 280 بليون متر مكعب[5].

والجزائر مرشحة لقيادة سوق الغاز الطبيعي خلال2013:أسعار الغاز سترتفع بعد 2012 والجزائر في مركز قوة دوليا.

يرشح خبراء الطاقة الدولية الجزائر، لقيادة سوق الغاز الطبيعي المسال خلال 2013، ويستندون في ذلك إلى مؤشرات الدولة من حيث الإنتاج والتصدير والاحتياطي، حيث تحتل المراكز الأولى عالميا، إلى جانب تسجيل عدة مشاريع استثمارية في مجال إنتاج الغاز المسال ومختلف مشتقاته.

تطبيق الجزائر لبنود اتفاقيات البيئة العالمية، ألزمها الاعتماد على إنتاج الغاز الطبيعي المسال ''الصديق للبيئة''، من أجل تجاوز مرحلة حرق الغاز في كل سنة، وذلك ما صنّفها ضمن قائمة الدول ال 20 الأكثر حرقا للغاز الطبيعي عالميا في الوقت الحالي، وتعتبر من المتسببين في تلوث المناخ، لذا غيّرت تفكيرها ووجهتها، وأصبحت تهتم بالغاز المسال، حيث أطلقت عدة مشاريع في هذا المنحى، أهمها مركب أرزيو لإنتاج الغاز المسال ومشتقاته من مواد الإيتان، البروبان، الغازولين، وبطاقة إنتاجية تتعدى 4.7 مليون طن سنويا، وينتظر تسليمه أواخر 2012، فيما يصل الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي إلى 152 مليار متر مكعب سنويا. وتصنّف الجزائر من حيث الاحتياطي ال 8 عالميا وال 4 عالميا فيما يخص التصدير.

أسعار الغاز تتراجع من 12 دولار إلى 4 دولار لكل مليون وحدة حرارية

ويقول خبراء الطاقة الدولية في تحليلاتهم لمؤشرات تحسّن أداء الدول في هذا المجال، إن الجزائرمرشحة لقيادة سوق الغاز الطبيعي المسال دوليا، لا سيما وأنها ستكون ضمن أكبر منتجي هذه المادة بعد ثلاث سنوات من الآن، بإضافة نحو 7 مليار دولار من مداخيل المحروقات، حسبما أدلى به سابقا وزير الطاقة السابق شكيب خليل، الذي راهن على المشاريع الجديدة التي ستكون جاهزة مع نهاية 2012، وطرح فكرة إنشاء منظمة ''أوبك للغاز'' خلال الندوة ال 16 للدول المنتجة للغاز في أفريل الماضي بوهران، والتي تتطلب موافقة كل من قطر وروسيا باعتبارهما أكبر منتجي ومصدري

[5] كتوش عاشور - الغـاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني – مرجع سابق – ص:168

الغاز الطبيعي المسال. وتدرس الدول المنتجة لهذه المادة حاليا الفكرة في انتظار تجسيدها ميدانيا في اللقاءات المرتقبة مستقبلا، خصوصا وأن أسعار الغاز سترتفع مع بداية 2012، حسب تقديرات الخبراء، نظرا لانتعاش الصناعة ولجوء معظم دول العالم إلى الطاقة البيئية. ويرى الخبراء أن الطلب سيفوق العرض وقدرة الإمدادات، وهي فرصة الدول المنتجة لرفع الأسعار وربطها بأسعار البترول، حيث تراجعت حاليا أسعار الغاز في بورصة البرنت من 12 دولارا إلى 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وستبقى على حالها إلى غاية نهاية السنة الجارية.

خـــــلاصـــــــة الـــــفـــــصـــــــــل

حاول هذا الفصل توضيح الدور الذي يلعبه الغاز الجزائري في الإقتصاد الوطني،حيث توصلنا إلى ان إضفاء مزيد من القيمة للثروات الوطنية سيؤدي بالمسؤولين الجزائريين إلى البحث عن التوازن بين الانشغال المشروع في تثمين هذه الثروات محليا و الرغبة في تصدير جزء منها للخارج نظراً لوفرتها .

و في هذا الإطار ظهر من الأهمية الإشارة إلى التكامل بين مختلف مستويات تثمين الغاز الطبيعي . و من خلال ذلك تم التركيز باستمرار على تثمين الغاز في اتجاه استعماله كمادة أولية داخلة في الصناعة البتروكيماوية . غير أن هذا الاختيار الذي نتج عن تسلسل طبيعي لخصوصية المورد ، لا يعني إطلاقاً إهمال مختلف الاستعمالات الأخرى التي يوفرها الغاز الطبيعي

والإحتياطات الهائلة التي تزخر بها الجزائر من الغاز الطبيعي يجعلها تحتل مكانة عالية ومرموقة حاليا وفي الأفق البعيد لأن التقديرات مازالت مستمرة.

قـــائـــمـــة الـــجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1-1	اهم الاحداث التي عرفتها الجزائر في المجال الغازي	20
الجدول 1-2	مشروع انبوب Medgaz(الجزائر-إسبانيا)	30
الجدول 1-3	مشروع انبوب Galsi(الجزائر-إيطاليا)	31
الجدول 1-4	مشروع انبوب Nigal(الجزائر نيجيريا)	32
الجدول 2-1	إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي 1995إلى2003	35
الجدول 2-2	إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي 2003إلى2012	37
الجدول 3-1	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي1995إلى2003	39
الجدول 3-2	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي2003إلى2011	40
الجدول 3-3	صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي حسب المناطق	42
الجدول 3-4	اهم العقود المبرمة في مجال الغاز الطبيعي المسال	44

قـــائـــمـــة الأشـــكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل1-1	خريطة توزيع الغاز الطبيعي الجزائري	26
الشكل1-2	مشروع ميدغاز (الجزائر-إسبانيا)	30
الشكل1-3	مشروع غالسي (الجزائر-إيطاليا)	32
الشكل2-1	اعمدة بيانية تبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي1995-2003	36
الشكل2-2	اعمدة بيانية تبين إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي2004-2012	37
الشكل2-3	نسبة الجزائر من الأوبك لإنتاج الغاز الطبيعي سنة 2012	38
الشكل3-1	اعمدة بيانية تبين صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي1995-2003	39
الشكل3-2	اعمدة بيانية تبين صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي2004-2012	39
الشكل3-3	طرق ومسارات تسويق غاز البترول المسال	43
الشكل3-4	طرق ومسارات تصدير الغاز الطبيعي والغاز المسال	48

الـــخـــاتـمـــة الـــعـــامـــة

منذ بدأ استخدام الغاز الطبيعي في الجزائر1956، و استعمالاته تتنوع و تتزايد بحيث يمكن القول أن الغاز الطبيعي قد أصبح قريناً إلى حد بعيد لعملية التنمية بالبلاد بمفهومها الشامل اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا. و أن الدور المتميز الذي يؤديه الغاز الطبيعي في خدمة الاقتصاد الوطني سوف يستمر، بل يتعاظم في المستقبل المنظور لخدمة الأجيال القادمة. وأن ذلك يجيء نتيجة للجهود المتواصلة و الاستراتيجية المتكاملة التي أرستها الحكومة الجزائرية بالتعاون مع الشركة الوطنية "سوناطراك" – الممثل الشرعي لقطاع المحروقات في بلادنا – ووضعتها موضع التنفيذ و قامت على تطويرها الدائم بما يعكس الإدراك المبكر لأهمية وحيوية دور الغاز الطبيعي في الحاضر و المستقبل .

و لقد عرفنا من خلال دراستنا مختلف مراحل التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في السوق المحلية، حيث تزايد الطلب عليه تزايداً مطرداً واكب اتجاه الدولة إلى التوسع في تطبيق خطط التنمية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية. ففي إطار التزام الدولة بالوفاء باحتياجات السوق الداخلية من المواد الهيدروكربونية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للإمداد بالطاقة في الجزائر، لمسنا الاتجاه المبكر لها في التفكير إلى تنمية مصدر آخر بجانب البترول وهو الغاز الطبيعي، يمكنه المساهمة الفعالة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في السوق المحلية بالإضافة إلى المحافظة على وضع البلاد كدولة مصدرة للبترول و كذلك الغاز الطبيعي.

كما لاحظنا بشكل جلي التحسن المعتبر لقطاع المحروقات بشكل عام خلال الفترة الأخيرة، والتي تتكيف تدريجياً مع الملامح الجديدة للطاقة العالمية، مع الإشارة إلى المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني بنسبة تفوق 40 % للناتج المحلي الخام (PIB) للدولة و97 % لمواردها الخارجية، و77 % لموارد ميزانيتها. وعليه سيظل هذا القطاع العامل الحيوي في تأمين استقامة الاقتصاد الوطني ومداخيل الدولة، وبالتالي المواطنين. كما يستمر في احتلاله المراتب الأولى المفضلة في تنمية وتطوير الثروة الوطنية.

ومع تطوير الصناعة الغازية في الآونة الأخيرة بعد الاكتشافات الجديدة التي عرفتها الجزائر، والاستثمارات الضخمة المرصدة لذلك،والشراكة القائمة مع مختلف الشركات البترولية العالمية، فإن تصدير الغاز الطبيعي يعتبر من أهم ملامح مرحلة الانطلاق التي سوف تبدأ مع بداية القرن الحادي والعشرين، خاصة بعدما شهدت الحقبة الماضية كثيراً من الاهتمام على المستوى العالمي بأوضاع الغاز الطبيعي من خلال إعادة تقييم الاحتياطات، وتوجيه الاستثمارات لمزيد من الاكتشافات

والتنمية، وذلك مع زيادة الاهتمام الدولي المطروح بالحفاظ على البيئة كوقود نظيف للطاقة من جهة، وإلى تأمين استمرار الإمداد بالطاقة بديلاً للبترول الخام من جهة أخرى.

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال الفصل الأول تنكنا من تحديد بشكل واضح مكانة الغاز الطبيعي في المنهج الجزائري، أدركنا حقيقة إرادة وعزيمة المسؤولين الجزائريين في تحقيق و تنفيذ سياسة وطنية شاملة، وإنشاء الأدوات العامة لها. و اعتباراً لهذه الشروط، تجلت عملية إصلاح الإطار القانوني بمثابة التطبيقات الأولية والأساسية للعقيدة الجزائرية، مروراً بمختلف الاتفاقيات والقوانين البترولية والمكانة المعطاة للغاز الطبيعي ضمنها مما يجعلنا نثبت **الفرضية الأولى**.

من خلال الفصل الثاني تمكنا من تحديد اهم التطورات التي قامت بها الجزائر في مجال الصناعة الغازية من خلال المشاريع المبرمة لإنشاء خطوط نقل جديدة وعقود التصدير المستحدثة بين اروبا والجزائر، والدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في الإقتصاد الوطني من خلال الإنتاج والتصدير وحجم الإحتياطات الهائلة،مما يجعلنا نثبت صحة **الفرضية الثانية والثالثة**.

التوصيات:

-تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية في العا لم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي وتسييله وتصديره.

-تعمل الجزائر على تطوير وزيادة طاقات خطوط الأنابيب الحالية لنقل الغاز الطبيعي المصدرة إلى اروبا. وبناء خطوط جديدة مثل مشروع ميد غاز لتصدير الغاز الطبيعي إلى اسبانيا ومشروع قالسي لتصدير الغاز الطبيعي إلى سردينا ومشروع نيجال ليربط صحراء نيجيريا بالجزائر ثم إلى اروبا.

-تخطط الجزائر لزيادة تصدير الغاز الطبيعي المضغوط وغاز البترول المسال في مركبات النقل.

-تعمل الجزائر على بناء وتطوير صناعات تعتمد على الغاز الطبيعي بهدف زيادة المردود الإقتصادي وإضافة قيمة اقتصادية للغاز الطبيعي، مثل تطوير صناعة االميثانول والصناعة البتروكيماوية ،وصناعة الأسمدة وغيرها

-تعمل الجزائر على زيادة مساهمتها بوسائلها الذاتية في مجال النقل وتصدير الغاز المسيل من خلال شراء ناقلات الغاز المسيل،وزيادة قدرات التصدير من خلال بناء معامل جديدة لتسييله.

قـائـــمة الـــملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1-1	عقود تصدير الغاز عبر انبوب الغاز EnricoMattei	45
الملحق1-2	عقود تصدير الغاز عبر انبوب الغازPedroDuranFarell	45
الملحق1-3	ناقلات الميثان	46
الملحق1-4	ناقلات غاز البترول	47

قـائـمـــة الـــمـــــراجـــع

كتب

1– حسين عبد الله– إقتصاديات البترول– دار النهضة القاهرة ج.م.ع– 1979.

2– عاطف سليمان– معركة البترول في الجزائر– دار الطليعة بيروت (لبنان)– 1974.

3– يسرى محمد ابو العلا– نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول– دار الفكر الجامعي– الإسكندرية– 2008.

الرسائل والمذكرات

4– امينة مخلفي– اثر تطور انظمة إستغلال النفط على الصادرات– رسالة دكتوراه– غير منشورة–جامعة ورقلة– 2013.

5– كتوش عاشور– الغاز الطبيعي في الجزائر واثره على الإقتصاد الوطني– رسالة دكتوراه–غير منشورة– جامعة الجزائر– 2003.

6– زيتوني عبد الخالق– لعبيدي حنان– الغاز الطبيعي الجزائري مورد إستراتيجي– مذكرة الليسانس– جامعة ورقلة– 2011.

المجلات– التقارير– الدراسات

7– مجلة اخبار النفط والصناعة– العدد349– اكتوبر 1999.

8– مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا– عدد2.

9– امينة مخلفي–مجلة الباحث–العدد09–سنة2011

10– جريدة الخبر– العدد3073– بتاريخ2001/01/21– الجزائر.

11– تقرير منظمة اوابك إدارة الشؤون الفنية– بنك المعلومات– 2008.

12– تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط– 2012.

13– تقرير السنوي للأوبك– 1999.

14– تقرير السنوي للأوبك– 2002.

15- تقرير السنوي للأوبك- 2006.

16- تقرير السنوي للأوبك- 2012.

17- سدي علي- دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي-جامعة فرحات عباس- 08/07افريل2008.

المواثيق- القوانين- المراسيم

18- القانون رقم 86-14 بتاريخ 1986 المتعلق بنشاطات التنقيب والبحث والإستغلال والنقل عبر الأنابيب للمحروقات.

19- القانون رقم 91-21 بتاريخ 1991/12/04 المعدل والنتمم لقانون رقم 86-14 السابق.

20- القانون رقم 99-09 بتاريخ 1999/07/28 المتعلق بتنمية الإستثمار.

21- الأمر رقم01-03بتاريخ2001/08/20 المتعلق بتنمية الإستثمار.

22- القانون 02-01 بتاريخ2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب.

الكتب باللغة الأجنبية

23-Claude chesny- le gas naturel en algérie- thése de doctorat d'etat- juin 1969 paris.

مواقع وصفحات انترنيت

24- http://www.sonatrach-dz.com